مجلس الأمة

48

تصدر كل شهرين
عن مجلس الأمة
-الجزائر-

العدد الثامن والأربعون - سبتمبر - أكتوبر 2011

مضامين الإصلاحات (تنعش) الحياة السياسية ..و(تستفر) البرلمان..

رئيس المجلس:

.. دورة هذا الخريف غير مسبوقة..

قانون المالية 2012
تحديات التنمية.. وضغوط تحسين الأوضاع الاجتماعية

المجاهدة وعضو المجلس ليلى الطيب
نوفمبرية .. عبرت خط موريس

الأسئلة الشفوية:
رصد لانشغالات المواطن.. والمتابعة تحت المجهر

في يوم دراسي بمقر المجلس:
ماذا ينتظر المواطن من البرلمان؟!
الحوار والمكاشفة .. أو الطريق إلى المصداقية!

مع مطلع أول نوفمبر 1954.. تاريخ انطلاق الثورة التحريرية المجيدة.. يتوجه السيد عبد القادر بن صالح رئيس المجلس وأعضاء المكتب بأحر التهاني إلى السيدات والسادة أعضاء المجلس وكافة الزملاء النواب ومن خلالهم إلى كافة الشعب الجزائري الذي يخوض بإيمان وإقدام تحديات بناء المستقبل في كنف الوفاء لقيم ومبادىء نوفمبر.

الفهرس

افتتاحـــــــــــية	04
افتتاح دورة الخريف 2011	06
• **دورة هذا الخريف غير مسبوقة**	
• **النصوص التي بين أيدينا .. تؤكد رؤية سديدة .. وإخلاص في الإصلاحات**	
الجلسات	12
مكافحة الفساد .. إرادة سياسية وتطبيقات في الميدان	
الصفقات تخضع لـ: حرية الترشح.. المساواة.. وشفافية الإجراءات	
الأسئلة الشفوية	15
شكاوى المواطنـــين .. بين بيروقراطـية الإدارة وثقل الملفات	16
إنجاز السدود أولويـة وطنية .. ومصادر غير تقليدية لتأمين التزويد بالمياه الشرب	16
الصحة.. والضمان الاجتماعي..كيف يمكن التخفيف من عنـاء القلق والانتظار!؟	18
الطرقات .. حاجة البلد القارة مازالت تتطلب الانجـازات	18
التجديد الفلاحي.. والريفي..رهان اليوم لتـأمين الغد	20
إعادة التعليم المهني إلى مساره الأصلي	22
36 **منطقة صناعية جديدة في طور الإنجاز**	23
أكثر من 10.000 **كلم شبكة السكة الحديدية خلال سنة** 2015	25
قانون المالية 2012	27
تحديات التنمية.. وضغوط تحسين الأوضاع الاجتماعية	
النشاط الخارجي	29
استقبالات	31
محاضرات	
في يوم دراسي بمجلس الأمة	33
النزاعات العقارية في الجزائر النصوص القانونية .. الإشكاليات .. والثغرات	
بمناسبة اليوم العالمي للديمقراطية	36
ماذا ينتظر المواطن من البرلمان؟	
سؤال .. أم جدل؟ أو كيف يمكن تحويل الجدل إلى حوار !؟	
متابعات	40
المجاهدة وعضو المجلس ليلى الطيب	42
نوفمبريـــة .. عبرت خط موريس	
االمدار البرلماني	45

دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي:
السيد عبد القادر بن صالح
رئيس مجلس الأمة

رئيس التحرير مسؤول النشر
محمد هلوب
مستشارا التحرير
عمار بخوش،
نصيرة بن قرنة

هيئة التحرير
أمال غيبوب
كريمة بنود
شهرزاد لورقيوي
بكار بنت طاعة الله

الصور : المصلحة التقنية لمجلس الأمة
سيد أحمد زايا، عميروش قط

الإخراج :
عبد الرحمان بوشايب

الطباعة: **المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار (anep) رويبة**

ر.ت.م.د: 2641 - 1112
الإيداع القانوني : 98 - 1223
العنوان: 07 شارع زيروت يوسف
الهاتف : 021 74 60 59
الفاكس: 021 74 60 83
البريد الالكتروني:
revue@majliselouma.dz

في اليوم العالمي للديمقراطية..
ناقش برلمانيو العالم
السؤال :**ماذا ينتظر المواطن من البرلمان؟**
فهل توصلوا إلى إجابات ..
وقواسم مشتركة؟

افتتاحية

مع افتتاح هذه الدورة توجّه الحرص إلى وضع ترتيبات تحضير أشغال المجلس بما يستجيب لكثافة وخصوصية جدول أعمال الدورة ...فهي دورة غير مسبوقة كما أشار إلى ذلك رئيس المجلس في كلمة الافتتاح ... حيث أحيلت وستحال عليها منظومة تشريعات ذات صلة مباشرة بتعميق الممارسة الديمقراطية والتمكين للحريات الفردية والجماعية تم تحديد إطارها- كما هو معلوم – في خطاب رئيس الجمهورية يوم 15 أفريل الماضي ...وهي تعبير صريح عن إرادة قوية لترقية وإثراء التجربة الوطنية التي عاشتها الجزائر في مجال التحول الديمقراطي ... تلك التجربة التي بإمكاننا القول اليوم أنها تؤهل بلادنا لخوض الرهانات الصحيحة التي من شأنها أن تؤدي إلى بناء الحاضر واستشراف المستقبل وأحد تلك الرهانات معيار الجرأة على التغيير بقناعة إرادية سيادية ... فتجربتنا تسمح باستخلاص العبر من المآسي الصعبة التي عانيناها إبان مرحلة المأساة الوطنية والتي طوي الشعب صفحتها السوداء بمباركته للمصالحة الوطنية ... قد أفرزت مبكراً أفقا جديدا في مجال الممارسة الديمقراطية يُستكمل اليوم بإصلاحات باشرتها الجزائر منذ سنوات طويلة... وتعززت في العشرية الأخيرة بفتح ملفات ضخمة ومفصلية على العدالة .. المنظومة التربوية .. هياكل الدولة..

لقد أعلن رئيس الجمهورية عن إجراء إصلاحات عميقة وشاملة تشمل إعادة النظر في التشريعات المتعلقة بالممارسة الديمقراطية وتعديل الدستور ... تحدّدت اليوم آجالها وإطارها المؤسساتي ... وإننا إذ نتحدث اليوم عن هذه الإصلاحات بثقة وتفاؤل ، فلأن عيوننا تبصر حقائق الحياة السياسية بكل توجهاتها، إذ لا يخفى على الجميع الصدى الإيجابي للنهج المعتمد في المضي بالإصلاحات إلى مداها المرجو بعد مشاورات موسعة وعميقة شاركت فيها الأغلبية الفاعلة من الطبقة السياسية والشخصيات الوطنية وفعاليات المجتمع المدني.

هذه النصوص التي تناقشها الدورة تشكل في مجملها الركائز التي تبني عليها الحياة السياسية وتعكس مراجعتها عبر مراحل الاستشارة الموسعة ... ثم الدراسة والتمحيص على مستوى الحكومة و مجلس الوزراء ثم المناقشة على مستوى البرلمان حرصاً أكيداً على إضفاء كل المصداقية على مسعى بناء دولة القانون والمؤسسات.

الاجماع.. الوفاء

بيـــــان أول نوفمـــــــبر

نداء إلى الشعب الجزائري

أيها الشعب الجزائري.

أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية

أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا. نعني الشعب بصفة عامة والمناضلين بصفة خاصة. نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا ومقومات وجهة نظرنا الأساسية التي دفعتنا إلى الإستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي .

ورغبتنا أيضا هوأن نجنبكم الإلتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الإمبريالية وعملاءها الإداريون وبعض محترفي السياسة الإنتهازية.

فنحن نعتبر قبل كل شئ أن الحركة الوطنية بعد مراحل من الكفاح قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية فإذا كان هدف أي حركة ثورية في الواقع هوخلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية فإننا نعتبر أن الشعب الجزائري في أوضاعه الداخلية متحدا حول قضية الإستقلال والعمل أمافي الأوضاع الخارجية فإن الإنفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الدبلوماسي وخاصة من طرف إخواننا العرب والمسلمين .

إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحريري في شمال إفريقيا . ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل. هده الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبدا بين الأقطار الثلاثة.

إن كل واحدمنها إندفع اليوم في هذا السبيل أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث وهكذا فإن حركتنا الوطنيةقد وجدت نفسها محطمة نتيجة لسنوات طويلة من الجمود والروتين توجيهها سيء محرومة من سند الراعي العام الضروري قد تجاوزتها الأحداث الأمر الذي جعل الإ ستعمار يطير فرحا ظنا منه أنه قدأحرز أضخم إنتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية.

إن المرحلة خطيرة

أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلا رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لاتزال سليمة ومصممة أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والتأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب أخواننا المغاربة والتونسيين .

وبهذا الصدد فإننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين الذين يتنازعان السلطة .إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الإعتبارات التافهة والمغلوطة لقضية الأشخاص والسمعة والذلك فهي موجهة فقط ضد الإستعمار الذي هو العدوالوحيد الأعمى الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية أن يمنح أدنى حرية .

ونضن أن هذه الاسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تضهر تحت إسم : جبهة التحرير الوطني .

وهكذا تتخلص من جميع التنازلات المحتملة وتتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الإجتماعية وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية أن تنضم إلى الكفاح التحريري دون أدنى إعتبار أخر .

حرر في: الفاتح من نوفمبر 1954

الأمانة الوطنية لجبهة التحرير الوطني

افتتاح دورة الخريف 2011

دورة هذا الخريف غير مسبوقة

أود في البداية أن أرحب بكافة ضيوفنا الأكارم الذين شرفوا الهيئة بحضورهم معنا مناسبة افتتاح دورة الخريف العادية في مجلس الأمة. فباسمكم، زميلاتي زملائي، أقول لهم شكرًا على هذا الحضور وهذه المشاركة.

أما لزملائي أعضاء مجلس الأمة فأقول : عودة ميمونة إلى رحاب المجلس ودورة برلمانية –إن شاء الله– حافلة الإنجازات التشريعية والبرلمانية...

نلتقي اليوم كالعادة للمشاركة في افتتاح دورة الخريف العادية لسنة 2011... وتشاء الصدف أن تتم هذه المناسبة في ظل أجواء عيد الفطر المبارك وحركية الدخول الاجتماعي.

...بالنسبة لعيد الفطر المبارك أود أن أنتهز السانحة لكي أوجه لكم، سيداتي سادتي، جميعا خالص التهاني بهده المناسبة الدينية المباركة... وأن أدعو الله عز وجل أن يتقبل منا جميعًا صيامنا وقيامنا...

...يتزامن افتتاح دورة الخريف العادية لهذه السنة أيضا مع الأجواء التي تصاحب عادة الدخول الاجتماعي واستئناف النشاطات العادية في البلاد...

كانت كلمة رئيس المجلس السيد عبد القادر بن صالح، بمناسبة افتتاح دورة الخريف 2011 معبرة عن الخصوصية والثراء وهما عاملان أساسيان يضفيان عليها – بالتأكيد- الاستثنائية باعتبار أنه لم يسبق لأية دورة أن شهدت مثل هذا الزخم في الدفع بمشاريع النصوص إلى البرلمان، سواء من حيث أهميتها أو عددها.. إنها مناسبة ينتعش فيها الحوار السياسي داخل قبة البرلمان ويتنافس خلالها البرلمانيون على تقديم المساهمات النوعية الجادة الهادفة إلى إقرار قواعد ممارسة سياسية واضحة منضبطة بأطر قانونية شفافة تفرز الغث من السمين .. وتبقي في المعترك من يقبل به الناخبون والناخبات.

...إذ بعد أيام ينطلق الموسم الدراسي الجديد... وفيه يلتحق ملايين التلاميذ والطلبة بالمدارس والثانويات ولاحقا بالجامعات، كما أن ملايين العمال والموظفين استأنفوا هم الآخرون نشاطاتهم بعد عطلة استفاد منها الجميع... وفي كلتا المناسبتين يُبعث النشاط وتعود الحيوية ضمن المجتمع ككل...

...وفي ظل أجواء الحركية التي يولدها الدخول الاجتماعي عادة يبقى الانشغال الكبير الذي يشغل بال الجميع هو الجبهة الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الشأن يتركز الاهتمام هذه الأيام أيضا في اتجاه محورين :

التنمية المستدامة .. رهان اليوم لصناعة الغد

أولهما استئناف العمل في نطاق تنفيذ البرنامج الخماسي 2010–2014 الذي رَصدت له الدولة مقدرات مالية ضخمة لتمويل مشاريع اقتصادية متعددة الأوجه، مشاريع من شأنها أن تولد حركية تساهم في تفعيل مجرياتها كافة شرائح المجتمع وخاصة الفئة العاملة التي سوف تَقْوَى ويزداد عددها عبر تشغيل عشرات الآلاف من العمال الجدد، الذين يدخلون سوق العمل ويساهمون (بالإضافة إلى أولئك الموجودين) في إنجاز مئات الآلاف من السكنات وآلاف الكلمترات من الطرقات

النصوص التي بين أيدينا .. تؤكد رؤيـــــة سديدة .. وإخلاص في الإصلاحات

ويشيدون مئات المدارس والثانويات بالإضافة إلى مئات المرافق التي تبنى في الميادين الصحية والشؤون الاجتماعية والرياضية وخاصة تلك التي تُخَصَّص بها فئة للشباب.

يتحقق كل ذلك بالتوازي مع الجهود الضخمة المبذولة لإيصال تمديدات المياه والغاز والكهرباء إلى مختلف القرى والمداشر عبر التراب الوطني.

...إنها حقًا أعمال جبارة تزداد وتيرتها مع كل دخول اجتماعي ولا تتوقف طيلة شهور السنة. إنجازات تساهم في تقوية الحيوية للاقتصاد الوطني، وتستجيب بالوقت ذاته لمقتضيات سوق العمل وتُظهر مدى الجهد الذي تبذله الدولة... من أجل تحريك الآلة الاقتصادية وتحسين ظروف معيشة المواطن وفي كافة المجالات...

...إننا نريد استغلال المناسبة للتذكير بهذه الحقائق (التي تعتبر بالواقع من البديهيات بالنسبة للمتتبع العادي)، ونقول أنها حقائق يجب التأكيد عليها لأن هناك للأسف من ينساها أو يتناساها... وقد يكون من المستحب الرجوع فيها إلى الأرقام والمعطيات التي كانت تقدم يوميًا عقب اجتماعات السيد رئيس الجمهورية مع وزراء القطاعات الاقتصادية المختلفة كونها تعد بالواقع أحسن دليل لمعرفة مدى ضخامة الجهد ومدى كبر الإنجازات التي حققتها الجزائر وفي كافة المجالات...

لقد عرجنا في حديثنا عن الجهد الاقتصادي لنؤكد على أهميته مع هذا الدخول الاجتماعي ناهيك عن كون التذكير بهذه الحقائق بكل ما تحمله من آثار إيجابية (على الصحة الاقتصادية للبلاد) سوف تترتب عنها انعكاسات إيجابية على الجبهة الاجتماعية.

الحوار الاجتماعي .. المدخل إلى ترقية أوضاع العمال

– أما المحور الثاني الذي عادة مايشغل بَال المواطنين في مثل هذه الأيام فهو الدخول الاجتماعي بكل ما يأتي به من ضغوطات وما يُنتظر منه من مستجدات.

لهذا وبالتوازي مع عودة الحركية الاقتصادية لهذا القطاع من النشاط الاقتصادي أو ذلك فمن الطبيعي أن يحظى الجانب المتعلق بالقدرة الشرائية للمواطن بصفة عامة وللعمال بصفة خاصة بالاهتمام...

...لهذا فمن المرتقب أن تَستأنف اجتماعات الثلاثية (مع نهاية هذا الشهر)، حيث يلتئم شمل الشركاء الاجتماعيين لدراسة وضعية العاملين والتكفل بالقضايا المطلبية العالقة أو تلك التي إستجدت ويتوجب دراستها وإيجاد الحلول لها...

...إننا بقدر ما نبارك هذه الاجتماعات يحدونا كبير الأمل في أن تحقق هذه اللقاءات (التي أثبتت بالماضي نجاعتها وأصبحت مثلا يقتدى به)، أن تتوصل إلى إيجاد الحلول المناسبة للقضايا المطروحة على مستوى دنيا الشغل وعلى صعيد الجبهة الاجتماعية...

وخارج إطار الثلاثية أملنا أن تبقى المطالب التي ترفعها بعض الجهات وفي بعض القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في إطارها المناسب وأن تجد علاجها من خلال الحوار وأن فيها العقل والمنطق بعيدا عن مناخ الضغوطات وأجواء التوتر الذي قد يؤدي إلى الوصول إلى حالات الانسداد التي يكون المواطن فيها في أغلب الحالات هو الضحية...

الإصلاحات أمام البرلمان في دورة غير مسبوقة

فيما يخص أشغال دورتنا، نقول أننا لن نكون بعيدين عن الحقيقة إذا قلنا أن هذه الدورة ستكون مميزة بل هي ستكون دورة غير مسبوقة سواء من حيث مضمون بنودها أو من حيث أبعاد ومرامي مشاريع النصوص المدرجة فيها.

– إنها نصوص تأتي بالواقع لتأكيد الإرادة الجادة والمخلصة التي أتى بها السيد رئيس الجمهورية والرامية إلى تحقيق إصلاحات شاملة وجذرية، إصلاحات استمدت مرجعيتها من توجيهات السيد رئيس الجمهورية، ومن التجربة الثرية التي عاشتها البلاد... ومن المساهمات البناءة التي أتت بها الأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية ومكونات المجتمع المدني أثناء لقاءات هيئة المشاورات حول الإصلاحات السياسية. وفي هذا الإطار وللأمانة نقول : لقد كان لهذه المساهمات دورٌ لا ينكر في تطعيم مضمون مشاريع النصوص القانونية الخاصة بالإصلاحات والمبرمجة للدورة... ولقد بَدَا جليًا هذا الأمر خاصة في مشاريع القوانين التي وافق عليها مجلس الوزراء الأخير والتي ستحال قريبا إلى البرلمان...

...إن الإصلاحات التي تم الإعلان عن الشروع فيها في 15 أفريل وتم تأكيد وتفعيل مضمونها ومراحلها في 2 ماي 2011 سارت وهي تسير وفق منطق صائب وحسب أجندة محددة تم الإعلان عنها في حينها وهي تنفذ وفق المواعيد التي من البداية حددت وحسب المحطات المبرمجة التي تم الإعلان عنها في وقتها... بدءًا بالمشاورات مرورًا بإعداد مشاريع النصوص وانتهاء بتقديمها إلى البرلمان... الأمر الذي يجب التذكير به في هذا المجال هو أن الإصلاح عملية هامة وهو يتطلب توفير الأجواء المناسبة وهو يستوجب تنفيذ مراحله وفق محطات محددة وضمن آجال معروفة ، لا بالسرعة المتهورة ولا بالبطء المؤثر على النهج...

وفق هذا التصور تمت وتتم عملية اعداد مشاريع قوانين الإصلاحات... إن الالتزام بتقيد هذا التصور هو الذي أكسب صدقية العملية وبين سداد الرؤية وأكد الرغبة المخلصة في تحقيق الإصلاح...

علمًا بأن كافة مشاريع النصوص القانونية الخاصة بالإصلاح كان بالإمكان إصدارها عاديًا من الجهات المخولة بإصدارها

ووفق الإجراءات العادية المعمول بها، ولكن السيد رئيس الجمهورية أبى إلا أن يشرك بالرأي والمقترح كافة الأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية ومكونات المجتمع المدني... ليعطي عملية الإصلاح البعد الذي تستحقه من خلال المشاركة الواسعة لفئات عريضة من المجتمع، ويلبس هذه الإصلاحات واسع المساهمة من قبل الأطراف المؤهلة لتقديم المساهمة... تلك هي المنهجية التي اعتمدت، وهذا ما تم اتباعه عمليًا حيث دعينا فئات فاعلة من المجتمع المدني وتجاوبت معها جل الأطراف المعنية... فأعطت رأيها حول نصوص الإصلاحات وعبرت عنها بوضوح كبير وصراحة تامة،

ولقد وجدت الآراء المتقاسمة ما بين الأغلبية منها طريقها إلى الاعتماد أو هي ستجدها في مشاريع النصوص القانونية المقررة والخاصة بالإصلاح...

ولن أكون قد أتيت بجديد إذا قلت أن هذه الإثراءات سوف تتواصل من دون شك لدى تقديم مشاريع النصوص إلى البرلمان الذي سيتولى بدوره مهمة التأكيد على الرغبة في تحقيق هذه الإصلاحات. وتعميق مضمونها عند الضرورة...

ما نريد قوله من خلال هذا التذكير وفي هذه المناسبة هو أن العملية خلافًا للأحكام المسبقة التي أتى بها البعض هنا وهناك فإن العملية سارت وتسير بنفس التعهدات التي تم الإعلان عنها وبذات الآجال المسطرة لها... ووفق المنهجية التي اعتمدت من البداية...

...ووفق هذا التصور تأتي اليوم مشاريع النصوص الخاصة بالإصلاحات لتبرمج في الدورة... وهكذا فإن هناك ما لا يقل عن 13 مشروع قانون مدرج في جدول أعمال الدورة... وللأهمية فإن جل مشاريع هذه النصوص تأتي إلى البرلمان في شكل مشاريع قوانين عضوية...

وهكذا... فبعد قانون البلدية الذي صادقنا عليه في الدورة الماضية سيتولى مجلسنا بالتحليل والدراسة قبل المصادقة على مشروع القانون العضوي الخاص بالانتخابات ومشروع القانون العضوي الخاص بتحديد الحصة التي يجب أن تشارك بموجبها المرأة (إلى جانب الرجل) في سياسة بناء المجتمع والدولة وأيضا مشروع القانون العضوي الخاص بالأحزاب السياسية...

وبقصد تفعيل دور المجتمع المدني سيدرس مجلس الأمة قانونًا خاصًا بتنظيم وتفعيل نشاط ودور منظمات المجتمع المدني...

وبغرض تمكين البرلمانيين من تأدية دورهم كاملا في مجال تمثيل المواطنين الذين وضعوا الثقة فيهم سيدرس البرلمان بغرفتيه مشروع قانون عضوي يتولى تحديد حالات الجمع بين التمثيل في البرلمان وممارسة النشاطات الأخرى الخارجة عن نطاق اختصاص البرلمان، ويتعلق الأمر هنا بمشروع القانون العضوي الخاص بحالات التنافي مع العهدة البرلمانية.

– مشروع القانون العضوي الخاص بالإعلام لأهميته سيكون أيضا واحدًا من مشاريع النصوص القانونية المميزة في الدورة... ولن أكون قد أتيت بجديد إذا أنا قلت أن حرية التعبير وحرية الرأي هي الركائز التي يستند إليها أي نظام ديمقراطي. وأعتقد أن ذلك هو الهدف الذي يجب علينا أن نفهمه من الإتيان به ولهذا أيضا يتوجب علينا إعطاؤه الأهمية التي يستحقها.

استكمالا لقانون البلدية .. قانون الولاية أمام الدورة

دورة الخريف العادية لهذه السنة ستدرس مشاريع نصوص قانونية هي الأخرى تكتسي أهمية كبيرة كمشروع قانون الولاية ومشروع قانون المالية الذي جرت العادة سنويا أن يكون القانون المحوري في كل دورات الخريف العادية من كل سنة... كونه يقنن نفقات تسيير شؤون الدولة لمدة سنة كاملة وفي كل الميادين. نقول أن هذا القانون سيستقطب كالعادة اهتمام أعضاء مجلس الأمة لما له من علاقة مباشرة بالحياة اليومية للمواطن وللدولة، ولما تتضمن بنوده من خيارات تنموية طموحة كرسها مشروع التنمية الخماسي الذي خُصصت مليارات الدولارات لتمويل مشاريعه العديدة والمتنوعة...

لعل الجديد في برمجة مشاريع نصوص دورة خريف هذه السنة هو إدراجها مشروع قانون كان يدخل بالماضي في صميم مطالب البرلمانيين كونه يعزز من الدور الرقابي لعضو البرلمان بصفة خاصة والبرلمان بصفة عامة. ونعني به القانون الخاص بتسوية الميزانية الذي سيكون مخصصا هذه المرة لإعطاء صورة عن مدى تنفيذ بنود ميزانية سنة 2009.

إننا نثمن هذا التوجه ونعتبره خطوة إيجابية تصب في الاتجاه الصحيح الرامي إلى تقوية مكانة البرلمان الرقابية.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى يجب أن نسجل في خانة إيجابيات الدورة هذه المرة: عدم وجود نصوص قانونية تدخل في نطاق

من المشاريع المعروضة على البرلمان قانون الولاية

«الأوامر»... هذا التوجه يأتي تأكيدًا للإرادة الجادة الرامية إلى تعزيز وتقوية دور البرلمان.

تنوع مجالات مشاريع القوانين .. وجه آخر لثراء وأهمية الدورة

– في هذه الدورة سيتولى مجلس الأمة بالدراسة والتحليل وتحديد الموقف من نصوص أخرى كقانون الجمارك المراجع والقانون البحري المراجع هو الآخر، أما القانون الخاص بالوقاية من العنف في المنشآت الرياضية ومكافحته فإنه يأتي ليتولى معالجة انتشار ظاهرة العنف في ملاعبنا الرياضية تقريبا بكل ما يترتب عنها من أحداث شغب وخسائر بشرية ومادية ليست بالقليلة...

...قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية سيجد مكانه في الدراسة والعلاج خلال هذه الدورة.

إن تنوع المجالات التي تعالجها هذه الدورة كما لاحظتم ولا شك من خلال استعراض مشاريع النصوص المسجلة للدراسة وتحديد الموقف فإن البرلمان سيساهم في شرف إعطاء الرسمية القانونية لسياسة الإصلاح التي قررها السيد رئيس الجمهورية.

أمرٌ آخر يجب التذكير به في الباب الخاص بجدول أعمال الدورة وبنوعية مشاريع النصوص المسجلة فيها... وهو أن الهيئة التنفيذية لم يسبق لها أن أقدمت على تسجيل مثل هذا العدد الكبير من مشاريع القوانين العضوية وبهذه الأهمية وخلال دورة واحدة... وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الأهمية التي تكتسيها الدورة... والدور الكبير الذي ينتظر من برلمانيي هيئتنا القيام به أثناءها...

انطلاقا من كل ما سبق ونتيجة له نقول، زميلاتي زملائي، أننا جميعًا مدعوون أثناء هذه الدورة للمساهمة بأكبر قدر ممكن من الجهد لدعم وإنجاح هذه الإصلاحات والدعوة لها وفي هذا السياق فإننا من جانب آخر نقدر المهمة الوطنية الكبيرة التي تقوم بها الحكومة وهي تعكف على إعداد مشاريع نصوص بهذه الأهمية.

وكالعادة ستعرف الدورة نشاطات أخرى إن على صعيد العمل الرقابي أو النشاط الخارجي أو ترقية الثقافة البرلمانية...

الجرائم الإرهابية .. تزيد الجزائر تصميماً على مواصلة طريقها في مجال التنمية

عرفت بلادنا خلال الشهر الماضي أحداث عنف تمثلت في وقوع أكثر من عمل إرهابي جبان كان أبرزها العمل الإرهابي الذي استهدف الأكاديمية العسكرية في مدينة شرشال ومركز شرطة تيزي وزو، وهي الأعمال التي تسببت للأسف في إزهاق أرواح جزائرية...

إننا بقدر ما نندد بهذه الأعمال المجرمة ونترحم على أرواح الشهداء ونقدم التعازي والتعاطف لعوائلهم... فإننا نقول أيضا أن قوات الجيش الوطني الشعبي وأسلاك الأمن (التي نوجه لها التحية والعرفان) أن هذه الأخيرة لن تترك مرتكبيها بدون عقاب وهي ستواصل ملاحقتها لهم إلى أن يتم القضاء النهائي عليها وعلى كل الذين لم يعودوا إلى رشدهم إلى الآن... إن ما نود التأكيد عليه في هذا الإطار هو أن هذا العمل الجبان لن يوقف مسيرة الجزائر ولن يؤثر على توجهاتها... فالتجربة المريرة التي مرت بها بالماضي قد حصنتها وجعلتها في كل مرة واجهتها مصاعب تزداد تصميمًا على مواصلة طريقها في مجال التنمية والبناء والتشييد وإقامة الدولة الديمقراطية الحديثة والمجتمع الآمن في ظل العيش الكريم والحياة المطمئنة...

الشعوب هي التي تحفظ وحدة ترابها وتماسكها الوطني

نتابع بكثير من الاهتمام ما يجري في أكثر من بلد عربي وإننا إذ نتابع هذه الأوضاع بكثير من الاهتمام حينًا بالألم وحينًا آخر بالأمل. فإننا نعتقد أن هذه الشعوب سوف تتجاوز أوضاعها وسوف ترسي قواعد تسطير مستقبلها وفقًا لما تريده شعوبها في إطار وحدتها الترابية وتماسكها الوطني...

مكافحة الفساد .. إرادة سياسية وتطبيقات في الميدان

الصفقات تخضع لـ: حرية الترشح.. المساواة.. وشفافية الإجراءات

صادق أعضاء مجلس الأمة في الجلسة العلنية المنعقدة مساء يوم الأربعاء 13 جويلية 2011، برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، وحضور السيد الطيب بلعيز، وزير العدل، حافظ الأختام، ممثلا للحكومة، والسيد محمود خُدري، وزير العلاقات مع البرلمان؛ على:

- نص القانون المعدل للأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق ل 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم.

- نص القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 06-01 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق ل 20 فبراير سنة 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

إن الاصلاح الجذري الذي عرفه النظام الاقتصادي، دفع الدولة إلى المباشرة في سلسلة من الاصلاحات، مست الجانب التسييري والقانوني للمؤسسات العمومية الاقتصادية، والتي أدت من جهة، إلى منح المزيد من الحرية لهذه المؤسسات بهدف تحقيق الفعالية الاقتصادية، ومن جهة أخرى أخضعتها لأحكام القانون التجاري، من حيث تنظيمها، نشاطها وتمويلها. كما كان لزاما على الدولة التفكير في عدة قانونية كاملة، تماشيا مع هذه التحولات، وبخاصة منها المتعلقة بمحاربة الفساد وكل الأشكال الأخرى التي تؤدي إلى المساس بالاموال والممتلكات العمومية.

وبهدف معالجة ظاهرة الفساد التي أضحت تهدد بلادنا في استقرارها الاقتصادي وأمنها الاجتماعي، سن المشرع الجزائري القانون رقم 01-06 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، وهو أول قانون يهدف إلى محاربة كل أشكال الفساد، غير أن بعض أحكامه أصبحت تشكل عائقا أمام أداء المسيرين لمهامهم. وعليه يأتي نص هذا القانون الجديد، لمراجعة بعض الأحكام الخاصة بفعل التسيير، بما يتلاءم وطبيعة مهامه. ويضع حد للصعوبات التي تعترض مسيري المؤسسات العمومية الاقتصادية عند تطبيق التشريعات المسيرة لنشاطاتهم، وبخاصة المتعلقة منها بالصفقات العمومية، كونه يحصر التجريم في مخالفة الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحرية الترشح والمساواة بين المترشحين وشفافية الإجراءات.

وتتمثل هذه المراجعة في اشتراط ثبوت العمد لمتابعة الموظف العمومي قضائيا، بتهمة منح الغير امتيازا غير مبرر، أثناء إبرام أو تأشير عقد أو اتفاقية أو صفقة أو ملحق. وإشتراط ثبوت العمد لمعاقبة الموظف العمومي الذي يبدد أو يختلس أو يتلف أو يحتجز ممتلكات أو أموال أو أوراق مالية عمومية أو خاصة أو أية أشياء أخرى ذات قيمة، سواء كان ذلك لفائدته أو لفائدة الغير.

الأسئلة، الانشغالات.. والتوضيحات

لقد تمحورت أسئلة وانشغالات وملاحظات أعضاء المجلس خلال النقاش العام، حول التعديلات والتتميمات التي جاء بها النص الجديد ومدى أهميتها في الوقاية من الفساد ومكافحته، وقد حظيت تلك التدخلات باهتمام السيد ممثل الحكومة خلال رده عليها وقدم المزيد من التفاصيل والشروحات بشأنها.

ففيما يتعلق بالتساؤل الخاص بالفساد، أوضح السيد ممثل الحكومة أن ظاهرة الفساد أصبحت تهدد كيانات المجتمعات الدولية، وهي تمس جميع الدول دون استثناء، ولا يمكن لأية دولة القضاء عليها بصفة نهائية، وما يجب القيام به هو التقليل من آثارها والوقاية منها، وأكد أن المجتمع بكل تشكيلاته ملزم إلى جانب الدولة بمحاربة الفساد والوقاية منه، وأشار إلى عدد قضايا الفساد التي عالجتها العدالة منذ صدور القانون رقم 01-06 والتي تصل إلى 7323 قضية، واسترجاع الدولة لممتلكاتها المختلسة، كما أشاد بمجهودات الدولة في محاربة ظاهرة الفساد، مؤكدا على وجود الإرادة السياسية لمكافحة هذه الظاهرة وحرص السيد رئيس الجمهورية على ذلك.

وحول السؤال المتعلق بملف الخليفة، أوضح السيد ممثل الحكومة أنه بعد خمس سنوات من متابعة هذه القضية وإعداد ملف بخصوصها، توصلت الجزائر إلى الحصول على حكم بتسليمه إليها، والتي بقوانينها الحالية بإمكانها ضمان محاكمة عادلة له، وأن القضية حاليا أمام محكمة النقض البريطانية لتفصل في الطعن الذي قدمه المتهم، كما أكد أن العدالة الجزائرية ستبت قريبا في القضية.

وبخصوص المادة 26، قدم السيد ممثل الحكومة شرحا وافيا لهذه المادة، موضحا أن التعديلات والتتميمات التي أدخلت عليها تهدف إلى تحديد القواعد الثلاثة التي تحكم الصفقات العمومية والتي هي: حرية الترشح، المساواة بين المترشحين وشفافية الإجراءات، وأكد أنه لا يتابع قضائيا إلا الموظف العمومي الذي يتعمد خرق القواعد المذكورة آنفا وبسوء نية عند إبرام الصفقات، لمنح للغير امتيازا غير مبرر.

مراجعة التسيير

تعديلات قانون العقوبات

المادة 26: يعاقب بالحبس من سنتين (2) إلى عشر سنوات (10) وبغرامة من 200000دج إلى 1000000دج:

كل موظف عمومي يمنح، عمدا، للغير امتيازا غير مبرر، عند إبرام أو تأشير عقد أو اتفاقية أو صفقة أو ملحق، مخالفة للأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحرية الترشح والمساواة بين المترشحين وشفافية الإجراءات.

(...الباقي دون تغيير...)

المادة 29: يعاقب بالحبس من سنتين (2) إلى عشر (10) سنوات وبغرامة من 200000دج إلى 1000000دج كل موظف عمومي يبدد عمدا أو يختلس أو يتلف أو يحتجز بدون وجه حق أو يستعمل على نحو غير شرعي لصالحه أو لصالح شخص أو كيان آخر، أي ممتلكات أو أموال أو أوراق مالية عمومية أو خاصة أو أي أشياء أخرى ذات قيمة عهد بها إليه بحكم وظائفه أو بسببها.

رفع التجريم عن التسيير

تحضيرا للتقرير التمهيدي من قبل لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان أوضح الوزير أن تعديل بعض أحكام قانون العقوبات بهدف رفع التجريم عن فعل التسيير، لزرع المزيد من الطمأنينة والثقة في نفوس الإطارات والمسيرين، تجسيدا لتعليمات وتوجيهات السيد رئيس الجمهورية، كما يأتي هذا التعديل في إطار رفع التجريم عن جنح الصحافة، انطلاقا من أن حرية الصحافة تنبثق من حرية التعبير، كما قدم السيد ممثل الحكومة شرحا وافيا للنص.

وبخصوص السؤال المتعلق بتناقض الأحكام الجديدة الخاصة بتدعيم حرية التعبير مع بعض مواد قانون الاعلام، أكد أن قانون الإعلام هو من بين القوانين العضوية التي نص عليها الدستور، والحكومة بصدد تحضير قانون جديد، وهي في مرحلة متقدمة من اعداده، مشيرا على أن الدولة تعمل على تحقيق موازنة بين حرية الصحافة وحماية الحقوق والحريات.

وبشأن التساؤل الخاص بالمسؤولية الجزائية لمسؤولي النشر في الحالات المنصوص عليها في المادة 144 مكرر، رد السيد ممثل الحكومة أن المادة 144 مكرر1، التي كانت تجرم الصحفي والنشرية ومدير النشر ألغيت، وبإلغائها تم رفع التجريم بصفة مطلقة عن الصحفي

وفي نفس السياق، اوضح أن المادة 144 مكرر عدلت، وبموجب هذا التعديل ألغيت عقوبة الحبس وتم الإلقاء على الغرامة فقط، وأصبح يتابع قضائيا كل من يسيء إلى السيد رئيس الجمهورية أو إحدى مؤسسات الدولة المذكورة في المادة 146، هنا جاءت على العموم ولا تعني الصحفي على الخصوص. كما أكد أن رفع التجريم عن جنح الصحافة لا يعني أبدا اللامساءلة واللاعقاب، وأن كل القوانين التي تخص الصحافة في كل الدول لا تخلو من تجريم ما يمس بحقوق الآخرين وحرياتهم.

رفع التجريم عن جنح الصحافة

وإن التدابير التشريعية التي جاء بها نص هذا القانون والمتعلقة برفع التجريم عن فعل التسيير، ستحرر لا محالة الإطارات المسيرة للمؤسسات الاقتصادية العمومية من الضغوطات وعدم الاستقرار والخوف الذي انتابهم نتيجة المتابعة القضائية، التي أثرت سلبا على سير المشاريع القوانين.

كما أن إلغاء تجريم جنح الصحافة، يكرس حقا من الحقوق التي نص عليها الدستور، كون حرية الصحافة مرتبطة بالحق في حرية التعبير المكفول دستوريا، ومن شأن هذا الإلغاء تعزيز حرية الصحافة وتدعيمها، بما ينسجم مع الاصلاحات الجذرية والعميقة التي ستعرفها بلادنا مستقبلا.

تدخلات الأعضاء خلال المناقشة العامة

لقد شملت تدخلات الأعضاء خلال المناقشة العامة الأحكام والتدابير الجديدة التي جاء بها نص هذا القانون، طرحوا جملة من التساؤلات على السيد ممثل الحكومة، التي أجاب عليها وقدم مزيدا من التوضيح بشأنها.

ففيما يتعلق بالتساؤل الخاص بالحبس الاحتياطي، أوضح السيد ممثل الحكومة أن الحبس الاحتياطي نص عليه القانون وهو إجراء استثنائي مخول للقضاة، لا سيما قضاة التحقيق الذين لهم الاستقلالية التامة في إصدار أحكامهم ولا يخضعون إلا للقانون، وأكد أن الحبس الاحتياطي في الجزائر غالبا ما يكون في قضايا الجنايات فقط دون الجنح، موضحا أنه لا بد من الموازنة في مثل هذه القضايا وترك السلطة التقديرية لقضاة التحقيق لحفظ حقوق الضحية، مشيرا إلى أن قرارات القضاة قابلة للطعن بكل الطرق.

وبشأن المادة 144 مكرر1 والمادة 144 مكرر، أكد السيد ممثل الحكومة أن النص الجديد ألغى المادة 144 مكرر1، وهي المادة الوحيدة في قانون العقوبات التي تعاقب الصحفي، وبإلغائها تم رفع التجريم عن فعل الصحافة نهائيا، أما المادتان 144 مكرر و146 فلا تخصان الصحفي بعينه، بل كل من يسيء إلى رئيس الجمهورية أو إلى مؤسسات الدولة المذكورة في المادة 146، مضيفا أنه ليس هناك دولة تبيح السب والقذف والمساس بحرية الآخرين، ومن يفعل ذلك يعرض نفسه للعقوبة.

تعديلات قانون الوقاية من الفساد ومكافحته

المادة 119 مكرر: يعاقب بالحبس من ستة (6) أشهر إلى ثلاث (3) سنوات وبغرامة من 50000دج على 200000دج، كل موظف عمومي بمفهوم المادة 2 من القانون 01-06 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، تسبب بإهماله الواضح في سرقة أو اختلاس أو تلف أو ضياع أموال عمومية أو خاصة أو أشياء تقوم مقامها أو وثائق أو سندات أو عقود أو أموال منقولة وضعت تحت يده سواء بمقتضى وظيفته أو بسببها».

المادة 144 مكرر: يعاقب بغرامة من 100000دج إلى 500000دج، كل من أساء إلى رئيس الجمهورية بعبارات تتضمن إهانة أو سبا أو قذفا سواء كان ذلك عن طريق الكتابة أو الرسم أو التصريح أو بأية آلية لبث الصوت أو الصورة أو بأية وسيلة الكترونية أو معلوماتية أو اعلامية أخرى.

تباشر النيابة العامة إجراءات المتابعة الجزائية تلقائيا.

في حالة العود، تضاعف الغرامة.

المادة 146: تطبق على الإهانة أو السب أو القذف الموجه بواسطة الوسائل التي حددتها المادة 144 مكرر ضد البرلمان أو إحدى غرفتيه أو ضد الجهات القضائية أو ضد الجيش الوطني الشعبي أو أية هيئة نظامية أو عمومية أخرى، العقوبات المنصوص عليها في المادة المذكورة أعلاه.

في حالة العود تضاعف الغرامة.

المادة 3: تلغى المادة 144 مكرر1 من الأمر رقم 156-66 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق لـ 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات.

الأسئلة الشفوية

شكاوى المواطنـــــــــــين .. بين بيروقراطـــــــــــية الإدارة وثقل الملفات

الطيب بلعيز

التوهامي بومسلات

منصور معيزية

التخفيف من الوثائق المطلوبة..

ردا عن سؤال السيد التوهامي بومسلات، عضو مجلس الأمة حول الصعوبات التي يلقاها المواطنون المولودون خلال الأربعينيات وأدناها من القرن العشرين عند استخراج شهادة الجنسية ؟ أوضح وزير العدل، حافظ الأختام الطيب بلعيز أن إثبات الجنسية تؤول بحكم القانون إلى القاضي والذي يعتمد في إثبات الجنسية طبقا للقانون الذي يشترط من المعني بالأمر أن يثبت أنه مولود من أب وجد مولودان بالجزائر.

وأما الذي يتعذر لهم إثبات خاصة جنسية الجد نظرا لعدم وجود وثائق فأكد الوزير أن هؤلاء الأشخاص يتوجهون إلى وكلاء الجمهورية ويقدمون عريضة بدون مصاريف ليقوم بعدها وكيل الجمهورية إخطار رئيس المحكمة الذي يصدر أمرا لضابط الحالة المدنية بتقييد شهادة الوفاة في سجل الحالة المدنية بالنسبة للجد وهذا بمجرد حضور شاهدين.

مضيفا أن طبقا لقرار مجلس الوزراء والحكومة والمتمثل في التقليل من الأوراق المستخرجة خاصة فيما يخص الجنسية وتجديد بطاقة التعريف وجواز السفر يعفى من الملف وثيقة الجنسية .

الإدارة ملزمة بالرد على شكاوى المواطنين

حول جملة من الاستفسارات المتعلقة بحق التظلم وتقديم الشكاوي؟ وهل يرد عليها؟ والتي طرحها بوزيد لزهاري، عضو مجلس الأمة على السيد وزير العدل، حافظ الأختام.

أكد الطيب بلعيز أن قانون الفساد يلزم الإدارة مهما كانت أن تجيب على كل الشكاوي التي يتقدم بها المواطن مهما كانت الإدارة. كما هناك مرسوم لسنة 1988 والذي ينظم العلاقات بين الإدارة والمواطن، والذي يلزم الإدارة بالإجابة عن شكاوى المواطنين.

وعن المعطيات والأرقام فقد أوضح الوزير أن خلال سنة 2008 تلقت الوزارة 1811 شكوى أما خلال سنة 2009 فتلقت 1467 شكوى وهذه الشكاوي تم الرد على أصحابها.

أقطاب خاصة لمحاربة الجريمة الالكترونية

ردا عن سؤال السيد عثمان سيدي لخضر، عضو مجلس الأمة ، والذي ناب عنه زميله السيد منصور معيزية والمتعلق بتقييم وزارة العدل لتطبيق نص قانون محاربة الجريمة الإلكترونية أو ذات الصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال بالاتصال؟

أوضح وزير العدل، حافظ الأختام أن الجزائر قامت بسن قانون في أوت 2009 وهو قانون المتضمن الوقاية ومكافحة الجرائم المترتبة عن هذه الوسائل، هذا القانون أكد الوزير أنه الأول إفريقيا وعربيا، حيث قامت الوزارة بتكوين قضاة مختصين في هذه الجرائم حيث تم تكوين 366 قاضي جزائري مختص في هذا النوع من الجرائم، كما تم تخصيص أقطاب خاصة أي محاكم خاصة لمحاربة هذه الجريمة، وتم إحداث ضبطية قضائية والتي هي ركيزة أساسية لمحاربة هذا النوع من الجرائم.

أما فيما يخص إدخال تعديلات وتتميمات فقد أكد الوزير أنها ضرورية لأنه منذ دخول القانون حيز التنفيذ سبتمبر 2009 كان هنالك 23 شخص موقوف، و65 موقوف خلال سنة 2010.

366 قاضي مختص في مكافحة الجريمة الالكترونية

إنجاز السدود أولويـــــة وطنية .. ومصادر غير تقليدية لتأمين التزويد بالمياه الشرب

عبد المالك سلال

محمود زيدان

بوعلام بوعلام

حشد الموارد المائية ركيزة أساسية

ردا عن جملة من التساؤلات المتعلقة بالسدود في الجزائر والبرنامج التنموي لقطاع الموارد المائية في هذا المجال؟ طرحها عضو مجلس الأمة السيد محمود زيدان.

أكد وزير الموارد المائية السيد عبد المالك سلال أن الخصائص المناخية والديمغرافية والاقتصادية لبلادنا جعلت من حشد الموارد المائية ركيزة أساسية لسياسة الوطنية في مجال المياه وتشمل السدود في هذا الصدد عنصرا مركزيا باعتباره الأداة المثلى لتعبئة الموارد المائية السطحية.

موضحا في سياق ذاته أن الدولة جعلت من إنجاز السدود أولوية وطنية وسخرت لذلك إمكانيات مادية وبشرية غير مسبوقة هدفها استفادة أكبر قدر ممكن مما يتوفر في بلادنا من مياه الأودية ومياه الأمطار، مؤكدا ان الجزائر شيدت في ظرف عشرية واحدة من 2000 إلى يومنا هذا 21 سد حيث أصبحت الحظيرة الوطنية للسدود تتكون من 68 وحدة تبلغ طاقة استيعابها الإجمالية 7,6 ملايير متر مكعب، والتي سيتم بفضلها تغطية حاجيات المواطنين بالنسبة للماء الشروب و77 % من الاحتياجات الوطنية في مجال الري الفلاحي.

أما بالنسبة للهياكل والمنشات تطهير وحماية السدود من التلوث وعلى رأسها الشبكة العمومية للتطهير التي بلغ طولها 41 ألف كلم على مستوى الوطن التي تقوم بتجميع المياه المستعملة والصرف الصحية ووضعها نحو 54 محطة تطهير و51 محطة للمعالجة بالتسريب. فإن يتم كل سنة حسب الوزير عملية نزع الأوحال الملوثة.

تطهير المياه.. توجه آخر

حول مجال التطهير والصرف الصحي في الجزائر وبرنامج قطاع الموارد المائية في هذا الصدد الذي تساءل عنها عضو مجلس الأمة السيد نورالدين بلعرج ؟

أوضح السيد مالك سلال وزير الموارد المائية أن المبلغ الإجمالي ما يتم لفظه سنويا من المياه المستعملة بالجزائر حجما يقدر بـ 750 مليون متر مكعب تقريبا، وهذا الحجم راجع للتطور الاقتصادي والاجتماعي ووفرة المياه خلال السنوات الأخيرة الذي عرفتها الجزائر وتوسع النسيج العمراني في مختلف المناطق.

مؤكدا أن البرنامج القطاعي الضخم الذي تم تنفيذه في السنوات الأخيرة سمح من تدارك التأخر المسجل في مجال التطهير والبلوغ السريع للأهداف الألفية للتنمية البشرية المسطر من طرف منظمة الأمم المتحدة، حيث بلغ حاليا طول الشبكة الوطنية للتطهير 41 ألف كلم، كما وصلت نسبة الربط على مستوى الوطني بـ 86 % وتتوفر الجزائر أيضا على 105 منشأة تطهيرة المياه المستعملة تصل طاقتها الإجمالية إلى معالجة 600 مليون متر مكعب سنويا أي أن الجزائر تملك قدرة معالجة 80 % من المياه المستعملة.

حشد الموارد المائية من أولويات السياسة الوطنية

وبإنجاز مختلف المنشآت الجارية الأشغال بها والمدرجة في البرنامج الخماسي(2010 – 2014) 114 محطة تطهير ستصل القدرة الوطنية لمعالجة المياه المستعملة 1,2 ملايير متر مكعب سنويا وهو ما يعادل نسبة 85 % من معالجة المياه الصحية.

وتمثل هذه الأحجام من المياه المسترجعة أهمية معتبرة من الموارد المائية التي أصبحت نادرة ويمكن استعمالها مباشرة في المجال الفلاحي.

مضيفا في نفس السياق أن قطاع الموارد المائية يسهر على استعمال أحدث التقنيات في معالجة المياه المستعملة ومطابقة المياه التي تسترجعها هياكل التطهير مع المعايير العلمية من النوعية التي تم إدراجها في تنظيم الجزائر عبر نصين تنفيذيين.هما القانون الخاص بضبط المصبات الصناعية السائلة والنص الذي يحدد الخصائص لتقنية تصفية المياه السطحية.

13 محطة لتحلية مياه البحر

إجابة عن تساؤلات السيد بوعلام بوعلام، لوزير الموارد المائية والمتعلقة بمجال تصفية مياه البحر في الجزائر، وبرنامج قطاع الدولة في هذا الصدد؟ أوضح وزير الموارد المائية السيد مالك سلال أن اللجوء إلى مصادر المياه الغير التقليدية أي مياه البحر والصرف الصحي المعالجة يعد من أبرز القرارات التي تم اتخاذها في الجزائر في السنوات الماضية، ففضلا عن معالجة المياه المستعملة يتضمن البرنامج الوطني تحلية مياه البحر إنجاز 13 محطة من الحجم الكبير بعد إنجاز بداية سنة 2000 ، 15 محطة صغيرة وربطها بالشبكات العمومية لتوزيع مياه الشرب بما يوفر إنتاج يومي يقدر بأكثر من 2 ملايير متر مكعب يوميا، ولقد سلمت حتى الآن 5 محطات في كل من آرزيو، الجزائرالعاصمة، سكيكدة، عين تموشنت، تلمسان، وتعرف المحطات المتبقية تقدما يوافق البرنامج الزمني المخصص لها.

مضيفا أن تطوير تحلية مياه البحر سيسمح بتأمين تزويد المياه الشرب في المدن الواقعة على الشريط الساحلي وتوجيه المياه المتوفرة في السدود نحو المناطق التي يسجل بها عجزا ، بالإضافة إلى دعم الري والنشاط الفلاحي خاصة في الهضاب العليا.

الصحة.. والضمان الاجتماعي..كيف يمكن التخفيف من عنـــــــاء القلق والانتظار؟!

الطيب لوح

محمد الطيب العسكري

عبد القادر شنيني

عيادات خاصة للعلاج الكيميائي لداء السرطان !؟

تساءل السيد محمد الطيب العسكري، عضو مجلس الأمة عن إمكانية وضع اتفاقية نموذجية للمؤسسات الخاصة والمتخصصة في العلاج الكيميائي لداء السرطان من أجل التخفيف عن المؤسسات العمومية ؟

أكد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي الطيب لوح أن مكافحة داء السرطان يعتبر من صلاحيات الدولة، وبالتالي من اختصاص المؤسسات العمومية للصحة وعلاجه يتطلب تقديم مختلف الخدمات المتكاملة . بحيث لا يقتصر على العلاج الكيميائي فقط بل يتعدى إلى الجراحة والعلاج بالأشعة، كما يتطلب إمكانيات معتبرة وكذا تدخل عدة اختصاصات حسب نوع المرض.

مذكرا أنه على مستوى الهياكل حسب معطيات وزارة الصحة فقد تم إنشاء مراكز مكافحة السرطان مجهزة ببعض المعدات الطبية على مستوى مختلف ولايات الوطن، ويوجد حاليا 5 مراكز في الخدمة على مستوى ولايات الجزائر، وهران، قسنطينة، البليدة.

وتوجد ثلاثة مشاريع لمراكز مكافحة السرطان على مستوى ولايات سطيف، عنابة، باتنة، وهي في مرحلة جد متقدمة في الإنجاز، ومن جهة أخرى تم الشروع في 3 مراكز أخرى على مستوى ولاية تلمسان، سيدي بلعباس، تيزي وزو.

وتقدر تكلفة المشاريع الست المذكورة بـ 18 مليار دينار فضلا عن تخصيص غلافات مالية خاصة لتمويل الأدوية المستعملة في العلاجات الكيميائية، وإنشاء في سنة 2011 بموجب قانون المالية صندوق خاص لمكافحة داء السرطان.

أما بالنسبة لدور الضمان الاجتماعي فيتمثل أساسا في المساهمة في تمويل المستشفيات العمومية التي تتم حاليا على أساس جزافي المستشفيات يحدد مبلغه بموجب قانون المالية، كما يساهم الضمان الاجتماعي في تطوير الأعمال الوقائية من خلال المراكز الجهوية للتصوير الإشعاعي وخاصة بالنسبة للكشف المبكر.

أما بخصوص العيادات الخاصة في العلاج الكيميائي لداء السرطان فيمكن تصور دور هذه المؤسسات في إطار برنامج وطني لمكافحة داء السرطان وتكامل بين نظام العلاج العمومي الذي هو الأساس، أما نظام العلاج للنظام الخاص يبقى مكمل للقطاع العمومي ويتم حينئذ تدخل الضمان الاجتماعي فيما يخص الجانب المتعلق بالمساهمة في تمويل هذه العلاجات من خلال النظام التعاقدي مع المؤسسات العمومية للصحة المنصوص عليه قانونا.

تمويل منظومة الضمان الاجتماعي

ردا عن سؤال السيد عبد القادر شنيني، عضو مجلس الأمة، الذي ناب عن زميله السيد لزهاري بوزيد والمتعلق بتقييم أداء منظومة الضمان الاجتماعي في مختلف صناديقها والإصلاحات الضرورية لجعل منظومة الضمان الاجتماعي تواجه التحديات المفروضة عليها؟

أكد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي أن الضمان الاجتماعي عرف إصلاحات في هذا المجال فبخصوص تحسن موارد المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي تم في المرحلة الأولى مباشرة إصلاحات تتعلق بأدوات تحصيل الاشتراكات ثم في المرحلة الثانية إصلاحات مبدئية تخص تمويل المنظومة بحيث تم تكريس مبدأ المصادر الإضافية تدعيما للموارد الناتجة عن الاشتراكات .

ومن أجل تحسين التحصيل عدل قانون 14-83 وتم إصدار قانون رقم 8-8 المتعلق بالنزاعات في مجال الضمان الاجتماعي الذي تضمن أحكاما تهدف إلى تحصيل اشتراكات الضمان الاجتماعي، كما تم إعادة النظر في مجموعة من المراسيم التنفيذية خاصة بالمراقبين في مجال الضمان وبينت – حسب الوزير – حصيلة تطبيق هذه الإصلاحات المتعلقة بالتحصيل ارتفاع محدود محسوس لإيرادات المنظومة الضمان الاجتماعي بحيث انتقل مبلغها من 447 مليار دج سنة 2008 إلى 612 مليار دج في سنة 2010 أي بزيادة 37 %.

كما سمحت هذه الإصلاحات باسترجاع التوازنات المالية بالنسبة لصندوق الوطني للتقاعد وتغطية تطور التأمين على المرض بنسبة للصندوق الوطني للعمال الأجراء ونفس الشيء للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الخاص لغير الأجراء.

الطرقات .. حاجة البلد القارة مازالت تتطلب الانجـــــــــــــــــازات

عمار غول

كمال بوناح

معطيات للطريق السيار شرق / غرب

ردا عن سؤال السيد كمال بوناح، عضو مجلس الأمة حول تقييم ما أنجز في مشروع الطريق السيار شرق– غرب قبل الذهاب إلى مشاريع أخرى ؟ أوضح وزير الأشغال العمومية السيد عمار غول أن مشروع الطريق السيار شرق – غرب يعتبر مشروع القرن وأنه سمح باكتساب الخبرة في مثل هذه المشاريع الضخمة، حيث أكد الوزير أن بعد هذا العمل أصبح لدينا على المستوى الوطني خزان من 100 ألف عامل جزائري مؤهل في أشغال الطرق السيارة، كما أصبح لدينا 5000 مختص من تقنيين ومهندسين وخبراء حتى في التسيير والمالية ، الموارد لبشرية تهيئة المحيط والبيئة ومجالات أخرى.

موضحا أن للمشروع تقييم مرحلي ويومي على كل المستويات (تقني، تمويلي، تسييري...) وأن المشروع ككل خصص له بنك معطيات خاص به منذ البداية . وأن هذا التقييم سواء بإيجابياته أو حتى سلبياته سيساعدنا في إنشاء مشروع الهضاب العليا بخبرة أحسن.

الطرق في البلديات على عاتق الجماعات المحلية

ردا عن سؤال السيد بلعباس بلعباس، عضو مجلس الأمة حول تهيئة طرق البلدية والمبالغ المخصصة لها في البرنامج الخماسي (2010-2014)؟ أوضح وزير الأشغال العمومية السيد عمار غول أن طرق البلدية هي على عاتق البلديات وان الطرق السريعة والسيارة هي التي على عاتق الوزارة، مؤكدا أن هناك برنامج تنسيق مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية وهناك برنامج تكاملي أو إضافي فيما يخص بعض طرق البلدية تسجل على مستوى الجماعات المحلية وتنجزها بالتعاون مع الجماعات المحلية ووزارة الأشغال العمومية.

حول جملة من التساؤلات عن عدة طرق بولاية المدية والتي تساءل عنها السيد مسعود بودراجي، عضو مجلس الأمة ؟ أوضح وزير الأشغال العمومية أن الطريق الوطني رقم 64 الذي يربط بين ولاية المدية وولاية البليدة بقي شطر بولاية المدية أما بولاية البليدة فالطريق في مرحلة متقدمة من الإنجاز.

مشروع الهضاب .. الدراسات في نهايتها

وعن الطريق السيار الهضاب العليا فقد أعتبره الوزير مطلب مهم حيث سيحل مشاكل كثيرة في الهضاب العليا ويفتح المجال الاقتصادي في عدة مناطق نائية كما أنه سيخلق توازن بين الشمال والجنوب . مؤكدا أن دراسات هذا المشروع وصلت إلى نهايتها، وأنه سينجز بسهولة نظرا للتجربة السابقة (الطريق السيار شرق– غرب) ووجود اليد العاملة المؤهلة.

أما فيما يخص الطريق السريع خميس مليانة برج بوعريريج فهو حيوي وسيدفع الضغط على منطقة الوسط، كما سيفتح فضاء جديد في تلك المنطقة وفيما يخص الدراسات فقد أكد الوزير أنها تمت وهي في مرحلة الدراسات التحسينية، وأن الانطلاق في هذا المشروع سيكون خلال هذه السنة.

وزير الفلاحة والتنمية الريفية

التجديد الفلاحي.. والريفي..رهان اليوم لتـــــــــــــــأمين الغد

عقد مجلس الأمة جلسة علنية صبيحة يوم الخميس 15 سبتمبر 2011 برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمّة، وحضور السيد وزير العلاقات مع البرلمان، لطرح عدد من الأسئلة الشفوية من قبل أعضاء مجلس الأمة حول قطاعات وزارية مختلفة. فكان لوزير الفلاحة والتنمية الريفية، السيد رشيد بن عيسى، فرصة الإجابة عن ثلاثة استفسارات كل من السادة الأعضاء: عبد القادر زروقي، وبلعباس بلعباس، وكمال بلخير. في حين توجه عضو مجلس الأمة، السيد محمد الطيب العسكري، بسؤال شفوي لوزير التكوين والتعليم المهنيين، السيد الهادي خالدي. بينما توجه كل من السادة: كمال بوناح، ومحمد لزهر سحري، ولزهاري بوزيد ، بطرح أسئلة على وزير الصناعة، والمؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، وترقية الاستثمار، السيد محمد بن مرادي، وذلك على النحو التالي:

تأكد لوزير الفلاحة والتنمية الريفية، السيد رشيد بن عيسى، بعد استماعه لإنشغالات عضو مجلس الأمة، السيد عبد القادر زروقي، لما يسجل من عجز وافتقاد لآليات وامكانيات تمكن قطاع الفلاحة في ولاية غيليزان بالنهوض ولعب الدور المنوط منه، باعتبار المنطقة ريفية بالدرجة الأولى، ولها امكانيات تضارسية، ومناخية، ومياه باطنية هامة، أن الوزارة لم تخطأ بإعطائها السياسة الجديدة المنتهجة من قبل إدارتها اسم التجديد الفلاحي، والريفي. موضحا أنه أصبح اليوم لابد من إعادة النظر في طريقة طرح أسلوب وأهداف التنمية الفلاحية والريفية.

وأضاف الوزير أن مهمة الانتاج، على مستوى الفلاحة الجزائرية، أصبحت اليوم، مهمة مكلف بها مستثمرين خواص، سواء كانوا ملاك للأراضي أو كانوا مستثمرين في أملاك الدولة عن طريق الامتياز، وتلعب الإدارة الوصية، في هذا السياق، دور المرافق، والموجه، وقد تخلق بعض الآليات للتأثير على قرارات المستثمرين المالية أو الإدارية، غير أن القرار الأخير يرجع إليهم.

غير أن وزير الفلاحة، والتنمية الريفية، اعترف بأن ولاية غيليزان لم تصل إلى بلورة قدراتها، وهي في حاجة إلى تأطير تقني، وتكنولوجي، خاصة، إذا علمنا أن 49 % من سكان الولاية فلاحين، وأنها تضم 26 بلدية ريفية، و67 تجمع ريفي، و27 مستثمرة، في حين يبلغ عدد فلاحيها المسجلين في الغرفة الفلاحية 13000 فلاحا، وتصل قيمة الانتاج بها 40 مليار دينار جزائري، الأمر، الذي يصنفها في المرتبة 11 على المستوى الوطني، أي أنها تساهم بـ 4 % من الأمن الغذائي للوطن.

فبعد حل مشكل العقار، وعلاقة الفلاح بالأرض، والفلاح والمال، والفلاحة والصناعة، أكد، السيد رشيد بن عيسى، أن الاهتمام بالجانب التقني بتقوية القدرات التقنية، والتكنولوجية للفلاحين، والموالين، أصبح أمر ضروريا، وعلى المعاهد والجامعات أن تلعب الدور المنوط بها في هذا المجال.

مؤكد، في الأخير، أن المعطيات الفلاحية للولاية تبشر بمستقبل زاهر، وأن كل الجهود مبذولة لتحقيق ذلك.

..المنشىء الحقيقي للثروة في الجلفة هو المستثمر

أما فيما يخص سؤال عضو مجلس الأمة، السيد بلعباس بلعباس، الذي طرح فيه إشكالية تفاوت الفرص بين الولايات في الإعانة المالية للدولة، كما هو الأمر مع ولاية الجلفة، أكد وزير الفلاحة والتنمية الريفية، السيد رشيد بن عيسى، أن لا أحد يمكنه أن ينكر التقدم الذي تشهده ولاية الجلفة، في الفلاحة والتنمية الريفية، وخير دليل على ذلك، تزايد وحدات الحليب، والزيتون، والأشجار المنتجة، والدواجن، إضافة إلى اللحوم الحمراء بها.

كما لم ينكر الوزير، من جهة أخرى، أن قدرات الجلفة أكبر بكثير مما هي عليه حاليا، وهي بحاجة ماسة إلى مساعدة الفاعلين الحقيقين لتطورها الاقتصادي، آلا وهم: الفلاحين، والموالين. فالفلاحة، والتنمية في الجلفة ليست بحاجة إلى الإدارة الوصية بقدر ما هي بحاجة إلى أبنائها.

وأشاد الوزير بقدرات الولاية التي تحصي 31 ألف فلاح مسجلين لدى الغرفة الفلاحية، والتي تستثمر فيها حوالي 32 مليار دينار، مما يجعلها في المرتبة 17 من حيث الإنتاج على المستوى الوطني. أي أنها تشارك بـ 3.2 % في الأمن الغذائي الوطني.

من جهة أخرى، رد السيد رشيد بن عيسى، على تعقيب عضو مجلس الأمة، السيد بلعباس بلعباس، الذي اعتبر قراءة الوزير للوضعية بولاية الجلفة، لا تعكس الواقع، باعتبار الحقائق، والأرقام مغلوطة، مستندا في طرحه على أدلة كاللجنة الولائية الخاصة بالدعم التي لم تجتمع منذ 2006 إلا مرتين، ونقص التمويل بالكهرباء الذي لا يلبي الحاجيات.

إن 32 مليار دينار المخصصة للولاية هو رقم ضعيف جدا مقارنة بالحاجات، والمتطلبات، ناهيك عن الإجراءات البيروقراطية التي تحول دون حصول الفلاح على الدعم خدمة للقطاع، قائلا، أن ملف الجلفة يحوز باهتمام الإدارة الوصية يوميا، غير أن المنشئ الحقيقي للثورة في الجلفة هو الممول، والفلاح، والصناعي، والدولة ما هي إلا مرافق وموجه.

..قرض الرفيق وقرض التحدي والقرض الفيديرالي لدعم المستثمرين

أما في رده على استفسار عضو مجلس الأمة، السيد كمال بلخير، حول مسألة القرض الرفيق، وحجمه، والمستفدين منه، وطرق تسديده، ومسألة مسح ديون الفلاحين، التي باشرت بها الدولة بأمر من فخامة رئيس الجمهورية، والفئات المعنية، والمستثنية منه وكذا الحجم المالي له، فقال المسؤول الأول على قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، أن قرض الرفيق أنشأ ليقرب بين كل المؤسسات، والمستفيدين منه، وهو بدون فوائد، وهو قرض موسمي، ومدة تسديده 24 شهرا بعد أن كانت 18 شهرا.

وأوضح، ذات المتحدث، أن عدد كبير استفادوا منه خاصة في تمويل مشاريعهم الخاصة بالقطاعات المنظمة، كقطاع الحبوب، واستنادا على معطيات وكالة بدر أضاف وزير الفلاحة والتنمية الريفية، أن أكثر من 5 ألاف فلاح استفادوا من 20 مليار دينار في حين وصل التسديد إلى 100 % في بعض الولايات كولاية قسنطينة، وبينما سجلت ولاية أدرار سدادا بلغ نسبة 92 %.

وفي سياق نفسه، أضاف السيد رشيد بن عيسى، أنه تم دعم القطاع الفلاحي في مارس 2011 بقرض التحدي وهو قرض مدته 7 سنوات، الثلاث سنوات الأولى منه يسدد بدون فوائد، بينما تصل فائدة السنة الرابعة والخامسة إلى 1 %، في حين ترتفع فائدة السنة السادسة والسابعة إلى 3 %. هذا إلى جانب قرض ثالث هو القرض الفيدرالي الموجه أساسا للمتعاملين والتعاونيات.

أما فيما يخص مسألة مسح الديون، فقد أكد ذات المجيب على أن الإدارة الوصية أحصت 77479 مستفيد من مسح الديون أي بمبلغ وقدره 36 مليار دينار جزائري.

للإشارة، في ختام الثلاث مداخلات لأعضاء مجلس الأمة، ورد الوزير عليها، ونظرا لعدم الانسجام في نقل المعطيات، والحقائق، والتقييم، بين ما طرحه الأعضاء، من جهة، والوزير، من جهة أخرى، وإزالة لأي لبس، اقترح رئيس المجلس، السيد عبد القادر بن صالح، أن يتم برمجة لقاء يجمع الوزير ولجنة الفلاحة وأعضاء المجلس لفتح نقاش أوسع، وتقديم التساؤلات، والاستفسارات، حتى تعم الفائدة.

وهي الجلسة التي تم تنظيمها يوم 10 أكتوبر 2011.

رشيد بن عيسى

عبد القادر زروقي

بلعباس بلعباس

كمال بلخير

وزيرالتكوين والتعليم المهنيين

إعادة التعليم المهني إلى مساره الأصلي

الهادي خالدي

وضح وزير التكوين والتعليم المهنيين، السيد الهادي خالدي، في رد على سؤال عضو مجلس الأمة، السيد محمد الطيب العسكري، الخاص بمدى امكانية استغلال مرصد التشغيل والتكوين المهني، الأداة المستحدثة لدعم التغيرات والتحولات في سوق العمل والتكوين المهني لمعالجة النقائص، أن ترجمة النتائج المنبثقة عن لجنة اصلاح المنظومة التربوية أدت إلى صدور قرارات اعتمدتها الدولة من خلال مجلس الوزراء المنعقد في 2002. قرارات كلفت التربية الوطنية بالطور الإجباري ومابعد الإجباري، وذلك وفق مسارين مسار أسندت مهامه لوزارة التربية والتعليم العالي، وآخر أسند لوزارة التكوين والتعليم المهنيين.

وأضاف السيد الهادي خالدي أن المرحلة ما بعد تحديد المسارات كانت مع البرلمان أين تم اقتراح مشاريع قوانين توجيهية للقطاعات الثلاث بشكل تحدد من خلالهم الصلاحيات، والحدود، والتكامل.

أما فيما يخص المرصد، فقد ذكر الوزير أنه وبموجب القانون التوجيهي الذي تم المصادقة عليه، ونشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 23 فبراير 2008، أنشأ مرصد التكوين المهني. وقد ضم القانون 33 مادة، قسم منها تحدث عن أهداف التكوين، وقسم آخر، عن الأجهزة اللازمة لإنجاح الأهداف. وحددت من خلال القانون أنماط التكوين الإقامي، والتكوين عن طريق التمهين.

أما الجزء الثاني من القانون فقد شرح، ذات المتحدث، أنه استحدث ثلاث أجهزة أساسية وهم: مجلس الشراكة الذي تم إنشائه بموجب مرسوم تنفيذي، وتم تنصيبه يوم 23 جانفي 2011، ويترأسه رئيس مدير عام شركة وطنية المتمثلة في مجمع كوسيدار. ويضم المجلس كل

محمد الطيب العسكري

الدوائر الوزارية، ويضم أيضا المتعاملون الاقتصاديون الأساسيون في الساحة الوطنية عموميون كانوا أو خواص.

أما الجهاز الثاني، فقد ذكر الوزير أنه يتمثل في الندوات الجهوية، والندوة الوطنية، وهي بمثابة مجلس إدارة موسع يشرف ويراقب ويتابع تنفيذ القرارات المتعلقة بتنفيذ السياسة الوطنية للتكوين.

في حين الجهاز الثالث، فهو مجلس الشراكة، وهو هيئة استشارية يتشكل من الفاعلين، والمتعاملين الاقتصاديين في الساحة الوطنية، وتسند له مهمة مرافقة القطاع بالاستشارة من خلال تقديم الاحتياجات الحقيقية التي يرونها ضرورية لعالم الشغل، وبالتالي كل الاحتياجات ترصد وتدرس من قبل الوزارة. وللذهاب أبعد أنشأت مجالس شراكة محلية للسيطرة على الاحتياجات الولائية والوطنية.

وأعلم السيد الهادي خالدي أن المرصد هو هيئة ضبط تم اعداد مشروع المرسوم الخاص به وهو الآن في الأمانة العامة للحكومة، وسيتم دراسته في احدى اجتماعات الحكومة القادمة.

أما فيما يخص سؤال عضو مجلس الأمة حول الانسجام بين عالم الشغل وعالم التكوين، فقد أكد المسؤول الأول على قطاع التكوين، استنادا إلى معطيات الديوان الوطني للاحصاء، والذي نشر مؤخرا أن 87.50 % من خرجي قطاع التكوين يندمجون بسهولة في عالم الشغل بينما يجد 12.5 % منهم صعوبة في الاندماج الفوري. وتعود أسباب ذلك، وفقا لذات المتدخل، إلى الإختيار الغير الصائب لتخصص التكوين أو لتفضيل الطالب خوض ميدان الشغل مباشرة دون اللجوء إلى التكوين كما هو الحال في ميدان البيناء.

في ختام تدخله، أكد وزير التكوين والتعليم المهنيين، أن الإدارة الوصية وبتوجيه من فخامة رئيس الجمهورية، أعادت القطاع إلى مساره الأصلي من خلال الاهتمام بالحرف اليدوية وإعادة احياء الموروث الثقافي من خلال الاهتمام بالحرف التقليدية. مقترحا على رئيس المجلس فكرة تنظيم يوما برلمانيا حول التكوين لإماطة اللثام عن حقيقته.

وأرجع السيد الهادي خالدي، ردا على تعقيب عضو مجلس الأمة، حول أسباب التسرب داخل القطاع إلى اختيار المتربص خوض ميدان الشغل مباشرة دون الحاجة إلى التكوين أو عدم توافق التوجيه لرغبة الطالب.

وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار

36 منطقة صناعية جديدة في طور الإنجاز

كمال بوناح

ذكر وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار في رده على سؤال عضو مجلس الأمة، السيد كمال بوناح، حول السياسة المنتهجة اليوم في مجال انشاء، وتحسين، وتطوير الصناعة، ومناطق النشاط والرؤيا المستقبلية الممكنة للارتقاء بهذه المناطق إلى مستوى يحفز ويرغب المستثمر الوطني أو الأجنبي للإقبال على هذه المناطق، أن حضيرة الجزائر من المناطق الصناعية ومناطق النشاط، التي أنجزت في إطار مختلف المخططات التنموية المقررة من قبل الدولة، تقدر مساحتها الإجمالية ب22 ألف هكتار موزعة عبر 77 منطقة صناعية.

واعترف المسؤول الأول على قطاع الصناعة على أن هذه المنشآت شهدت تدهورا بفعل تقادمها واهتراء منشآتها القاعدية، مما جعل الدولة تقرر ابتداءا من 1998 وضع برنامج وطني خاص باعادة تأهيل هذه المناطق الصناعية ومناطق النشاط. مؤكدا في سياق نفسه أنها شهدت نقلة نوعية بفضل الجهود المبذولة والميزانية الهامة المخصصة لها خلال العشر سنوات الأخيرة والمقدرة بحوالي 28 مليار دينار جزائري. حيث تم انجاز حوالي 160 عملية اعادة تأهيل وقد استفادت كل ولاية من ولايات الوطن على الأقل من عملية واحدة.

أما فيما يخص النظرة الجديدة للقطاع، فقد أشار الوزير أنه تم اعتماد عدة إجراءات منها تدعيم العرض العقاري الصناعي من خلال استرجاع الأصول المتبقية التابعة للمؤسسات العمومية المستقلة المنحلة وأيضا الأصول الفائضة التابعة للمؤسسات العمومية الاقتصادية، مما سمح من توفير ما يقرب عن ألف هكتار إضافي وقد وضعت تحت تصرف الولاة لمنحها في إطار المشاريع الصناعية.

محمد بن مرادي

كما تسعى الوزارة الوصية، حسب ذات المجيب، إلى مواصلة وتكثيف واعادة تهيئة المناطق الصناعية ومناطق النشاط لغرض تحسين المحيط المباشر للمؤسسة، ويرتقب رصد ميزانية اضافية هامة ضمن المخطط الخماسي 2010–2014 يقدر ب 17 مليار دج. هذا بالاضافة إلى الانطلاقة الفعلية لبرنامج رئيس الجمهورية الطموح والمتمثل في إنجاز 36 منطقة صناعية جديدة على مستوى كافة ربوع الوطن خلال الخمس السنوات القادمة بمساحة تفوق 18 ألف هكتار الأمر الذي سيسمح بتدعيم العرض العقاري.

..الشراكة لحل أزمة مصانع قالمة

محمد لزهر سحري

أما في ما يخص استفسارات عضو مجلس الأمة السيد محمد لزهر سحري، حول مشكل كل من مصنع تكرير السكر والوضعية المزرية التي آلى إليها كل من مصنع صناعة الدرجات والدرجات النارية وكذا مصنع الخميرة بولاية قالمة، فقد ذكر وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، السيد محمد بن مرادي، أن مصنع تكرير السكر كان في السابق تابع للقطاع العام ثم تم بيعه لمستثمر خاص وفقا لدفتر شروط التزم فيه بتوسيع القدرات الانتاجية والابقاء على مناصب الشغل السابقة وتوفير أخرى.

وفي نفس السياق أكد السيد محمد بن مرادي، على أن المستثمر قد احترم جل الشروط باستثناء التوسيع الذي يبقى متوقف على إشكالية الهياكل القاعدية الحالية على مستوى ميناء عنابة، غير أن في مارس 2011 ودون سابق إشعار أضرب العمال مطالبين بزيادة في الأجر والإبقاء على كافة المناصب لمدة عشر سنوات عوضا من الخمس التي كان ملتزما بها صاحب المصنع. الأمر الذي جعل هذا الأخير يرجع إلى القضاء التي أصدرت حكما بعدم مشروعية الاضراب واستأنف العمل بمساعدة من السلطات المحلية والأمور تسير به على أحسن وجه.

بينما مصنع الدرجات والدرجات النارية فقد أشار وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار إلى أن هناك مشروع جديد، في إطار الشراكة، بين مديرية الصناعات العسكرية والشركة الألمانية BMW يرمي إلى تأسيس شركة مختلطة بهدف صناعة درجات بمحركات وبتكنولوجية ألمانية في المصنع.

أما عن مصنع الخميرة الجافة والطازجة، فقد عبر المسؤول الأول على قطاع الصناعة على سعي إدارته وبمساعدة من السلطات المحلية لبعث نشاطه من جديد خاصة وأن فاتورة الاستيراد لهذه المادة الأساسية أصبحت في تزايد مستمر فقد بلغت عام 2010، مائة مليون يورو. وسيكون الحل سواء بإيجاد شراكة أو استثمارات عمومية.

..ترشيد القدرات وإرجاع قطاع النسيج إلى مكانته الأصلية

نزهاري بوزيد

تأكيدا لما استفسر حول صحته عضو مجلس الأمة، السيد لزهاري بوزيد ، عن ما نقلته الصحف الوطنية في أواخر جوان حول قرار الحكومة مسح ديون بعض المؤسسات الصناعية النسيجية والذي تبلغ قيمتها 95 مليار دينار جزائري وإعادة فتح بعض المصانع وخلق مناصب شغل جديدة، أقر وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، ان مجلس مساهمة الدولة قد صادق في مارس 2011 على مخطط جديد يتضمن تدابير تطهير وتعزيز مؤسسات قطاع النسيج بحيث اتخذت الإجراءات التالية:

• التطهير المالي بقيمة 62 مليار دج لتغطية العجز البنكي وديون الاستثمار

• دعم قروض بنكية بنسبة مدعمة بمبلغ 23 مليار دج والترخيص على منح صفقات بالتراضي لفائدة مؤسسات القطاع كإجراء تشجيعي ليساهم في بعث نشاط هذا القطاع الحيوي

• إعادة هيكلة القطاع على مؤسسات: الأولى، عمومية اقتصادية ذات اسهم تتشكل من سبع مؤسسات من بين 23، تعود ملكية رأس مالها بنسبة 60 % إلى مؤسسة الأحذية والملابس التابعة للدفاع الوطني و40 % تعود لشركة تسير مساهمة. وستخصص المؤسسة الجديدة لانتاج الألبسة العسكرية والهيآت النظامية الأخرى.

أما المؤسسات الست عشرة التابعة لشركة المساهمات الصناعية يوجه انتاجها للسوق الوطني.

أكثر من 10.000 كلم شبكة السكة الحديدية خلال سنة 2015

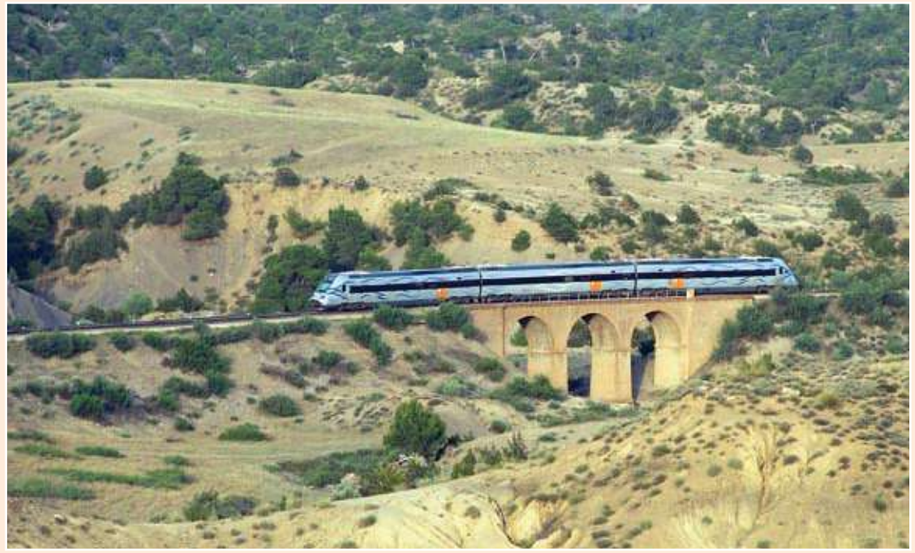

جلسة يوم الخميس 29 سبتمبر 2011 برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، حضرها وزير العلاقات مع البرلمان. وخصصت لطرح عدد من الأسئلة الشفوية من قبل أعضاء مجلس الأمة حول قطاعي النقل والتضامن الوطني والأسرة.

حول عدد من التساؤلات الخاصة ببعث خطط السكة الحديدية للهضاب العليا والجنوب التي طرحها السيد محمد فخار، عضو مجلس الأمة.

أوضح وزير النقل عمار تو أنه بعدما تم اختيار الطريق على السكة الحديدية بعد الاستقلال، عاد وتم اختيار السكة على حساب الطريق ابتداء من سنة 1999 في مخططات مختلفة إلى سنة 2005، ولكن تم التركيز عليه أكثر في مخطط (2005 – 2009) وبالخصوص في المخطط الخماسي الحالي (2010 – 2014).

مضيفا أن طول خط السكة الحديدية اليوم يقدر بـ 4000 كلم وبعد ثلاث سنوات سنصل إلى 6000 كلم، لنصل في سنة 2015 إلى 10600 كلم وبذلك ستكون أكبر شبكة للسكة الحديدية في إفريقيا.

مؤكدا أن الهدف الأول للوزارة هو تثنية الخط الشمالي وتحديث وكهربة واستعمال الإشارات الجديدة ووسائل الاتصال الحديثة بالشبكة، موضحا في نفس السياق أن خط الشمال الذي يربط بين شرق الجزائر وغربها أي من عنابة إلى تلمسان كله في مرحلة تثنية المسار.

أما فيما يتعلق بالهضاب العليا فالخط الذي ينطلق من تبسة إلى جنوب بلعباس، فبين مسيلة وتبسة انتهت الأشغال والسكة مستغلة بقي الخط الشرقي للهضاب العليا الذي إنتهت الأشغال فيه وانطلقت الأشغال في الخط الرابط بين مسيلة وجنوب بلعباس.

بالنسبة لخطوط الجنوب بين وهران وبشار فقد انتهت الأشغال بها وهي مستغلة، أما بين باتنة وعين توته إلى نهاية تقرت فقد انتهت الأشغال بها وهو مستغل منذ أكتوبر الماضي.

أما الخط الرابط بين الشمال والجلفة على مسافة 275 كلم ستنتهي الدراسة هذه الأيام وننطلق في مناقصة المتعلقة بالإنجاز وسينجز بوسائل عمومية هامة لها القدرة على ذلك .

المقاطع الأخرى الموجودة بين الجلفة والأغواط الدراسات قد انتهت بها ونحن الآن بصدد انتهاء من العقد بين مجموعات شركات العمومية لكي تنجز هذا الخط.

ونفس الشيء بالنسبة للبيض ومشرية والخط الرابط بين منصورة وبجاية فالوزارة بصدد تهيئة العقود لإنجازهما من طرف نفس المؤسسات العمومية.

أما جنوب هذه المناطق أو ما يسمى بالحلقتين الجنوبيتين الحلقة الشرقية (الأغواط ،غرداية إلى حاسي مسعود تقرت) والحلقة الجنوبية الغربية (غرداية إلى المنيعة إلى تيميمون أدار وبشار) فقد أكد الوزير أنها مسجلة للدراسة التي ستنطلق بمجرد الحصول على دفتر الشروط النموذجي من لجنة الصفقات العمومية. وبعد الانتهاء من إنجاز هذه الشبكة سنصل إلى 10.600 كلم .

محمد فخار

عبد الرحمان يحي

إعادة إحياء النقل بالسكة الحديدية

تساؤل السيد عبد الرحمان يحي، عضو مجلس الأمة عن الطريق الرابط بين جيجل وقسنطينة؟ والخط السريع للسكة الحديدية بين جيجل وسطيف وعن السكة الحديدية الموجودة بميناء جن جن وضرورة استغلالها للنقل ؟

أوضح وزير النقل عمار تو أن محطة جيجل تعد أكبر المحطات النقل بالسكة الحديدية ، ولأن مؤسسة السكة الحديدية بالجزائر كانت ضحية لإهمال لفترة طويلة جدا، وبالتالي تم إهمال عملية تعويض العربات والقاطرات القديمة.

مضيفا أن المؤسسة الوطنية للسكة الحديدية بها حوالي 10000 عربة من العربات القديمة، أكبر نسبة بها وتقدر بـ 70% يصل عمرها أكثر من 43 سنة، وقد قامت المؤسسة العمومية للسكة الحديدية بتجميع هذا العدد من العربات القديمة والتي لم تعد صالحة في مختلف محطات الشرق والغرب والوسط وقامت بما يلي:

– إحصاء هذه العربات القديمة
– تجميع هذه العربات في مكان واحد
– عينت تقنيين مختصين لفحصها والتأكد من عدم صلاحيتها.

موضحا أن هذا العمل كان قائما منذ سنتين ومازال متواصلا وسوف تستفيد من العربات القديمة شركة الاسترجاع المختلفة تطبيقا للقوانين والشروط المعمول بها. منوها في نفس السياق إلى أن هذا النوع من العربات لا يمكن استعمالها في نقل السيارات وهذا ما سيدفع بالوزارة إلى استيراد هذا النوع من العربات أو محاولة صنعها في عنابة .

وحول الخط الرابط بين جيجل وسطيف والذي سيكون بسرعة 220 كلم في الساعة فالوزارة بانتظار دفتر الشروط الضروري حتى تستكمل الدراسات المتعلقة بهذا الخط.

رفع المنحة من 3000 دج إلى 6000 دج

السعيد بركات

عبد القادر زروقي

ردا عن سؤال السيد عبد القادر زروقي، عضو مجلس الأمة والمتعلق بمنحة الشبكة الاجتماعية وعن إمكانية إعادة النظر في قيمتها ووضعها القانوني ؟

أوضح وزير التضامن الوطني والأسرة السيد السعيد بركات أن الدولة أسست جهاز في سنة 1994 سمي بالشبكة الاجتماعية، والذي يرتكز على نقطتين أساسيتين هما:

1 – المنحة الجزافية للتضامن وهذه المنحة مست شريحة المعوزين والغير القادرين عن العمل، تقدر المنحة بـ 3000 دينار جزائري وقد استفاد منها خلال السنة الماضية 700 ألف شخص ووصلت تكلفتها بـ 48 مليار دينار جزائري.

2 – منحة جهاز تعويض عن الأنشطة ذات المنفعة العامة، وهو عمل يقوم به شخص للفائدة العامة، لكن ليس عملا دائما تقدر المنحة بـ 3000 دينار جزائري، ويتمتع أصحابها بالحق في الضمان الاجتماعي، وقد استفاد منها خلال هذه السنة 270 ألف شخص ووصلت التكلفة 19 مليار دينار ج .

مؤكدا في نفس السياق أن هذه المنحة وبقرار مجلس الوزراء المنعقد في 22 فيفيري الماضي قد تم رفعها من 3000 دج إلى 6000 دج .

أما بالنسبة للذين كانوا يعملون في هذا المناصب الغير دائمة لمدة 15 سنة ووصل بهم سنهم إلى 60 سنة أي سن التقاعد أوضح الوزير أن ليس لهم الحق في التقاعد، لذلك سيتم التكفل بهم حسب قانون كبار السن الذي سيضمن لهم منحة ستكون تقدر بثلثي الأجر القاعدي والتي سيتم تطبيقها في اقرب وقت .

مؤكدا في الأخير أن الحكومة ووزارة العمل والتشغيل تعمل من أجل أنشطة دائمة ومناصب عمل دائمة من أجل أن يتمتع كل مواطن بحقوقه.

تحديات التنمية.. وضغوط تحسين الأوضاع الاجتماعية

يتضمن مشروع قانون المالية لسنة 2012 عدة تدابير وإجراءات هامة ذات دلالات وأبعاد اقتصادية واجتماعية، وذلك بالنظر إلى المؤشرات العامة والأساسية التي سمحت بإعداده. ومن دون شك أن تعزيز عملية مواصلة الاستثمار وتشجيعه بما يدعم سياسة التشغيل، ودعم التضامن الوطني من أهم مرتكزات هذا القانون.

واستجابة لذلك، رصدت الدولة بموجب مشروع قانون المالية لسنة 2012 نفقات إجمالية قدرت بـ 7428 مليار دينار للسياسة الاجتماعية والبرنامج الخماسي للتنمية وكذا للدعم العمومي للاستثمار الاقتصادي منها 1300 مليار دينار خصصت للنفقات الاجتماعية ونفقات التضامن الوطني.

وعليه، فقد توقعت ميزانية الدولة للسنة المقبلة نفقات تبلغ جملتها 7428 مليار دينار مرصودة للسياسة الاجتماعية للبلاد ولتنفيذ البرنامج الخماسي للتنمية وكذا للدعم العمومي للاستثمار الاقتصادي. ورصد حوالي 3150 مليار دينار لسير الخدمة العمومية منها 2850 مليار دج موجهة لأجور أعوان الدولة.

وسيخصص مبلغ 1300 مليار دج للنفقات الاجتماعية ونفقات التضامن الوطني وبخاصة لدفع المنح العائلية لكافة العمال بما فيهم عمال القطاع الخاص وتسديد مكملات منح التقاعد ودعم أسعار الحليب والحبوب والزيوت والسكر والماء وتوصيل البيوت بالكهرباء والغاز وكذا التضامن الوطني مع المعوزين والمعوقين. ورصد ما يقارب180 مليار دج للدعم و التشجيع على إنشاء مناصب الشغل من قبل المؤسسات المصغرة وللإدماج المهني بواسطة الأجهزة العمومية.

مساعي العقلنة .. في ميزان خفض الأنفاق .. ورفع الإيرادات

توقع مشروع قانون المالية لسنة 2012 إيرادات في ميزانية الدولة بـ3455،6 مليار دج مرتفعة بـ 8 بالمائة ونفقات بلغت7428،7 مليار دج متراجعة بأزيد من 10 بالمائة مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2011.

وينجم عن وضعية التوازنات الميزانية لمشروع قانون المالية عجزإجمالي للميزانية يقدر بـ 25،4 بالمائة مقارنة بالناتج الداخلي الخام مقابل معدل متوقع في 2011 بحوالي 34 بالمائة الناجم أساسا عن التقليص «الكبير» لنفقات الميزانية سعيا لعقلنتها رغم الارتفاع المتوقع للإيرادات.

وسترتفع إيرادات ميزانية الدولة وفقا لما تضمنه نص المشروع ب257،2 مليار دج مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2011 ناتج عن ارتفاع الجباية غير البترولية (+ 225،0 مليار دج) مقابل شبه استقرار في الجباية البترولية المخصصة لتموين ميزانية الدولة (1561،6 مليار دج).

ويتضح من المشروع أن تراجع نفقات التجهيز بـ 29،2 بالمائة وارتفاع نفقات التسيير بـ 7،4 بالمائة ستقلص نفقات الميزانية المتوقعة للسنة المقبلة بـ 10،2 بالمائة.

وقد أكد مشروع قانون المالية الجديد أن إيرادات الميزانية تتكون من 1561،6 مليار دج للمنتجات الجباية البترولية التي عرفت حالة شبه استقرار مقارنة بقانون المالية التكميلي للسنة الماضية بسبب ارتفاع صادرات المحروقات بنسبة 2،5 بالمائة ومن الجباية غير البترولية التي بلغت 1894،0 مليار دج مرتفعة بنسبة 13،5 بالمائة.

وستبلغ نفقات الميزانية 7428،7 مليار دج خصص منها4608،3 مليار دج للتسيير و 2820،4 مليار دج للتجهيز.

أما نفقات التسيير ستبقى مرتفعة حيث ستتكفل بالآثار الناجمة عن تطبيق الأنظمة التعويضية والقوانين الأساسية الصادرة في السنة الماضية وكذا الأثر المالي للأعباء المتكررة المتعلقة بتسيير المؤسسات الجديدة.

ونجم ارتفاع نفقات التسيير أساسا عن ارتفاع رواتب مستخدمي الإدارات المركزية ومصالحها اللامركزية التي تنتقل التخصيصات المعدة لها من 392 1 مليار دج في قانون المالية التكميلي 2011 إلى 664 1 مليار دج في 2012 .

وكذا عن إعانات التسيير التي انتقلت من 646 مليار دج إلى 807 مليار دج للتكفل بالأنظمة التعويضية و تفعيل 851 مؤسسة جديدة والأثر المالي المتعلق بتعزيز الوسائل وتسيير المؤسسات التابعة للقطاعات الاجتماعية و التربوية.

وستوجه التخصيصات الرئيسية لإعانات التسيير لتمويل المؤسسات الاستشفائية بما يقدر بـ 391 مليار دج وكذا بإعانات الخدمات الجامعية (57 مليار دج).

وفيما يتعلق بنفقة الاستثمار، يلاحظ أن قيمة الرخص المحددة للسنة المقبلة قدرت بـ 8ر849 2 مليار دج مع إضافاتها إلى رخص برنامج سنتي 2010 و 2011 تمثل نسبة 87 بالمائة من تكلفة برنامج 2010 – 2014. وتقدر اعتمادات الدفع المخصصة للقطاعات بحوالي86 بالمائة خصص منها 47 بالمائة لقطاعات المنشات القاعدية الاقتصادية و الإدارية و14 بالمائة لقطاع الفلاحة والري و 14 بالمائة أيضا لدعم السكن و6 بالمائة لقطاع التربية و التكوين و4 بالمائة للمنشات القاعدية الاجتماعية والثقافية.

وأوضح نص المشروع بشان متاحات صندوق ضبط الواردات أنها تؤمن النفقة العمومية خلال الفترة 2012 – 2014 وستشكل مورد تمويل دائم بسبب تغير أسعار المحروقات من جهة و عدم قابلية تقليص النفقات الجارية المتكونة أساسا من الرواتب و الأعباء الاجتماعية المرتبطة بها من جهة أخرى.

أولويات الاستثمارات العمومية في كنف الشفافية

أما إنجاز البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية فإنه سيستفيد خلال سنة 2012 من 2849 مليار دج في شكل تراخيص برامج. وبذلك ستبلغ جملة التراخيص الممنوحة للشروع في الدراسات وفي فتح ورشات الإنجازات المسجلة للفترة 2010 – 2014 نسبة 87 %. إلى جانب ذلك اقترحت ميزانية 2012 اعتمادات دفع معتبرة لتمويل البرنامج الخماسي. واستفاد الدعم العمومي للتنمية الاقتصادية، من 135 مليار دج موزعة بين الفلاحة وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتخفيف نسب الفوائد. والإسهام المباشر للدولة هذا في الاستثمار الاقتصادي سيضاف إلى البرامج الهامة المعتمدة لفائدة المؤسسات العمومية والخاصة والفلاحين في شكل قروض تمنحها الخزينة أو البنوك بنسب فوائد جد مخففة من قبل الدولة ومن حيث الأحكام التشريعية يتميز مشروع قانون المالية لسنة 2012 أولا باقتراح زيادة 50 % من حصة الجباية البترولية المخصصة

سنويا لصندوق احتياطات التقاعد الذي أنشئ سنة 2007. ويتعلق الأمر في هذا المقام بتنفيذ قرار صدر حديثا عن رئيس الدولة يقضي بالحفاظ على المنظومة الوطنية للتقاعد وديمومة التضامن بين الأجيال.

هذا ولا يتضمن مشروع قانون المالية أي اقتراح بمضاعفة قيمة الرسوم بل إنه يتضمن إجراءات الغاية منها تحسين المحيط الضريبي للمؤسسة والاستثمار بصفة عامة وذلك طبقا لما أوصت به الثلاثية المنعقدة في ماي الماضي. هذا وعقب الموافقة على مشروع قانون المالية لسنة 2012 كان رئيس الجمهورية قد الاهتمام المتزايد بالنفقات العمومية قصد الاستجابة لتطلعات المجتمع وتنفيذ البرنامج الوطني الهام للتنمية.

كما دعا رئيس الدولة الحكومة إلى اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة من أجل إثمار هذه النفقات العمومية من خلال الإسراع في إنجاز البرامج المسجلة واستفادة المواطنين من الخدمات العمومية في كنف المزيد من الشفافية وكذا تقديم الدعم الملموس للاستثمار ولتنويع الاقتصاد الوطني.

قطاعات حيوية .. في صدارة برامج التشغيل

رصدت الحكومة بصفة رسمية 64959 منصب مالي جديد، برسم السنة المالية 2012، وذلك حسب حاجة سوق الشغل، مما يعني أن مناصب الشغل المخصصة للسنة القادمة تراجعت مقارنة بالسنة الماضية، أين تجاوز تعداد مناصب الشغل المخصصة الـ65 ألف منصب، ويرتقب أن تستفيد قطاعات التعليم العالي والصحة والداخلية والجماعات المحلية من ثلثي المناصب التي حملتها حقيبة وزير المالية كريم جودي للحكومة.

وحسب قانون المالية الجديد ، فقد تقرر بصفة رسمية وبموافقة رئيس الجمهورية إعتماد 64959 منصب شغل جديد للسنة القادمة، وستكون محل مسابقات توظيف تضبط رزنامتها المديرية العامة للوظيف العمومي بالتنسيق مع الدوائر الوزارية للقطاعات المعنية قبل نهاية شهر ديسمبر القادم، وفي السياق كشف مشروع قانون المالية المصادق عليه في آخر مجلس للوزراء المنعقد الأحد الماضي، أن حصة الأسد في المناصب المالية المقررة برسم السنة المالية القادمة ستكون من نصيب قطاعات الداخلية والجماعات المحلية عبر ولايات الجمهورية والصحة والتربية والتعليم العالي، حيث ستستفيد هذه القطاعات من ثلثي هذه المناصب، وإن كان الغلاف المالي المرصود في هذا الإطار يتضمن المساعدات الموجهة لآليات التشغيل الثلاث المتعارف عليها كوكالة التشغيل «أونساج» والقرض المصغر والمصاريف المترتبة عن ذلك.

وضمن هذا السياق، سجلت ميزانية التسيير للسنة المالية، المقبلة منحى تصاعديا للعديد من الأسباب، منها التكفل بسنة متأخرة لدخول الأنظمة التعويضية والقوانين الأساسية حيز التطبيق، وكذا المتعلقة بدخول القوانين الأساسية والأنظمة التعويضية الصادرة سنة 2011، وضمن هذا السياق، ارتفعت مصاريف التسيير بنسبة 7.4 بالمائة، مقارنة بقانون المالية التكميلي الأخير وبنسبة 10.3 مقارنة بميزانية التسيير الأولية للسنة الماضية.

أرقام .. ونسب للقياس والتحاليل

سجل الميزان التجاري للجزائر فائضا تجاريا بـ 16،67 مليار دولار أمريكي خلال الأشهر التسعة الأولى من 2011 مقابل 13،84 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2010 .

وأشارت إحصائيات مؤقتة للمركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك إلى أن قيمة الصادرات بلغت 51،73 مليار دولار مقابل 43،70 مليار دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي أي بزيادة نسبتها 18،36 بالمائة.

وأشار المركز إلى أنه فيما يخص الصادرات بلغت قيمتها 35،05 مليار دولار مقابل 29،86 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2010 أي ارتفاع بنسبة 17،40 بالمائة.

وأوضح ذات المصدر أن تحسن التجارة الخارجية يرجع إلى ارتفاع نسبة الصادرات من المحروقات بنسبة 17 بالمائة بفضل استقرار أسعار النفط الخام خلال نفس الفترة.

وتقدر حصة الصادرات من المحروقات في الحجم الإجمالي للصادرات بـ 96،93 بالمائة أي ما يعادل 50،14 مليار دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2011 مقابل 42،54 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2010 أي بتسجيل ارتفاع بنسبة 17،87 بالمائة.

وفيما يتعلق بالصادرات خارج قطاع المحروقات سجلت هذه الأخيرة زيادة فاقت 36،3 بالمائةأي ما يعادل 1،59 مليار دولار و بنسبة 3،1 بالمائة من الحجم الإجمالي للصادرات.

وتشير الإحصائيات إلى أن أهم المنتوجات خارج قطاع المحروقات التي تم تصديرها تندرج ضمن مجموعة نصف المنتوجات بـ 1،16 مليار دولار أمريكي (+ 43،79 بالمائة) والسلع الغذائية بـ 265 مليار دولار (+ 16، 13 بالمائة) والمنتوجات الخام بـ 116 مليون دولار +56،76 بالمائة).

كما سجلت صادرات سلع التجهيزات الصناعية زيادة بنسبة 12،66 بالمائة لتصل إلى 25 مليون دولار.

وفيما يخص الواردات سجلت كل مجموعات هذا الفرع ارتفاعا بحيث سجلت مجموعة سلع التجهيزات الفلاحية أهم ارتفاع (144،95 بالمائة) وبلغت قيمتها 301 مليون دولار.

النشاط الخارجي

إعداد: مصلحة العلاقات الخارجية

اجتماعات لجان البرلمان الإفريقي

شارك السيد أحمد حنوفة، عضو مجلس الأمة في اجتماعات لجان البرلمان الإفريقي المنعقد بجنوب إفريقيا خلال الفترة الممتدة من 21 إلى 29 جويلية 2011، على النحو التالي:

الاجتماع النظامي للجنة الفلاحة التابعة للبرلمان الإفريقي من 21 إلى 28 جويلية 2011 بمدينتي «ميدراند» وجوهانسبورغ.

اجتماعات اللجنة النظامية الثانية للبرلمان الإفريقي من 25 إلى 29 جويلية 2011 بـ « ميدراند»

دور البرلمان العربي في تفعيل وحماية تشريعات حقوق الطفل

شارك السيد سعدي حمة علي، عضو مجلس الأمة ،عضو البرلمان العربي وعضو اللجنة المصغرة المكلفة لإعداد ندوة « البرلمان العربي في تفعيل وحماية تشريعات حقوق الطفل» التابعة للبرلمان العربي في اجتماع اللجنة يومي 16 و 17 سبتمبر 2011 بالقاهرة (مصر).

كما شارك في أشغال الدورة العادية الثانية للبرلمان العربي الذي إنعقد خلال الفترة الممتدة من 18 إلى 21 سبتمبر 2011 بمقر الجامعة العربية.

الدورة العادية الثانية للبرلمان العربي للعام 2011

شارك السيد بومسلات التهامي، عضو مجلس الأمة وعضو البرلمان العربي في اجتماعات الدورة العادية الثانية للبرلمان العربي للعام 2011 المنعقد خلال الفترة الممتدة من 18 إلى 21 سبتمبر 2011 بمقر جامعة الدول العربية. كما شارك في اجتماع اللجنة المصغرة المشتركة المكلفة بالإعداد لمؤتمر « الاستثمارات البينية العربية ومشاكل تسوية المنازعات: الواقع واقتراح الحلول» الذي انعقد يوم 17 سبتمبر 2011 بمقر جامعة الدول العربية القاهرة.

الدورة 58 للجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الإفريقي

شارك وفد عن مجلس الأمة يتكون من :
السيدة رفيقة قصري، عضو مجلس الأمة وعضو اللجنة التنفيذية
السيد إبراهيم لعروسي، عضو مجلس الأمة وعضو اللجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الإفريقي في أشغال الدورة 58 للجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الإفريقي المقرر عقدها بملابو (غينيا الاستوائية) يومي 19 و20 سبتمبر 2011.
وقد ناقش المشاركون النقاط التالية:
• طلبات العضوية وإعادة العضوية
• بحث تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر
• دراسة الحساب المالي الختامي المراجع للعام المالي 2010
• إعداد مشروع جدول أعمال المؤتمر 34
• مشروع جدول أعمال الدورة 59 للجنة التنفيذية
• تاريخ ومكان انعقاد الدورة 59 للجنة التنفيذية.

تجارة الموارد الطبيعية نعمة أم نقمة : الآفاق البرلمانية

شارك عضوا مجلس الأمة السيدان جفال عبد العزيز وبلخير كمال في الاجتماع البرلماني حول المنظمة العالمية للتجارة المنظم من طرف الإتحاد البرلماني الدولي يوم 20 سبتمبر 2011 حيث ناقش المشاركون موضوع « تجارة الموارد الطبيعية نعمة أم نقمة: الآفاق البرلمانية.

اللقاء التشاوري الرابع لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي

شارك عضوا مجلس الأمة السيدان عساس رشيد وحماني همة في أشغال اللقاء التشاوري الرابع لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي المنعقد يومي 24 و25 سبتمبر 2011 بأديس أبابا (أثيوبيا).

وقد تناول المشاركون خلال هذا اللقاء التشاوري:
• دور الغرف الثانية في ضمان العدالة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من أجل ترسيخ دعائم السلام والاستقرار.
• الدروس المستفادة من الثوار السياسية العربي– الإفريقية مع التركيز مع الأسباب الرئيسية ولآثار والحلول والآليات الوقائية.
• المتطلبات الأساسية للتنمية مع التركيز على تجربة الدول المضيفة.
• آثار العولمة والأزمات المالية الراهنة في الغرب على التنمية الاقتصادية للدول العربية والإفريقية، ووسائل الخروج من هذا المأزق.
كما كان لعضوا مجلس الأمة المشاركة في اجتماع لجنة مراجعة اللوائح المالية والإدارية للرابطة وذلك يومي 26 و27 سبتمبر 2011.

الدورة التاسعة للجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني العربي

شارك السيد إبراهيم بولحية، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج، وعضو اللجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني العربي في أشغال الدورة التاسعة للجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني العربي وذلك يومي 27 و28 سبتمبر 2011 بالدوحة (دولة قطر)

وقد تناول المجتمعون عدة محاور منها:
• تنفيذ قرارات المؤتمر السابع عشر للإتحاد
• التحضير للمؤتمر الثامن عشر للإتحاد البرلماني العربي المزمع عقده بالكويت
• متابعة الأحداث على الساحة العربي.

بقية النشاط الخارجي في فترة شهر أكتوبر في العدد القادم

اجتماع لجنة الصداقة البرلمانية الجزائرية الكويتية

عقدت لجنة الصداقة البرلمانية الجزائرية الكويتية يوم الأحد11 سبتمبر 2011، بمقر مجلس الأمة ، اجتماعا بمناسبة زيارة الوفد البرلماني الكويتي الذي يرأسه عضو مجلس الأمة الكويتي السيد مبارك بنية الخرينج. أعضاء لجنة الصداقة من الجانب الجزائري تضم أعضاء من مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني يرأسها السيد كمال بوناح، نائب رئيس مجلس الأمة.

خلال هذا الاجتماع، تمت دراسة جملة من النقاط تتعلق بالتعاون البرلماني الجزائري الكويتي. وتم تدوين هذه النقاط في مشروع برتوكول اتفاق يحدّد برنامج عمل اللجنة الرامية إلى تعزيز التعاون بين الجزائر والكويت خاصة في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

كما تم الاتفاق على ضرورة تبادل الزيارات والتواصل قصد إعطاء هذا التعاون بعده الميداني لصالح الشعبين والبلدين.

استقبالات الرئيس

وفدا عن لجنة الصداقة البرلمانية الجزائرية الكويتية

استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يوم الأحد 11 سبتمبر 2011، بمقر المجلس، وفدا عن لجنة الصداقة البرلمانية الجزائرية الكويتية برئاسة عضو مجلس الأمة الكويتي رئيس المجموعة السيد مبارك بنية الخرينج.

خلال هذا اللقاء، تم التطرق إلى العلاقات الجزائرية الكويتية وسبل تدعيمها والارتقاء بها إلى مستويات أفضل خدمة لمصلحة الشعبين. وتمت الإشارة خلال هذا اللقاء إلى الدور الإيجابي الذي يمكن للبرلمانيين في البلدين القيام به من خلال التواصل والتشاور في دعم العلاقات البرلمانية ومن ثم علاقات التعاون في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

نائب فرنسي عن الحزب الاشتراكي الفرنسي

واستقبل يوم الأحد 11 سبتمبر 2011 السيد أرنود مونتبورغ، النائب الفرنسي المرشح للانتخابات التمهيدية للرئاسيات عن الحزب الاشتراكي الفرنسي، الذي يتواجد حاليا في زيارة للجزائر.

خلال هذا اللقاء تمت الإشارة إلى الديناميكية الجديدة التي تميز العلاقات الجزائرية الفرنسية من خلال الحركية المكثفة بين البلدين من قبل مسؤولي البلدين خاصة على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وهي حركية يمكن أن تعطي إضافة نوعية لتدعيم العلاقات بين البلدين. كما تم التأكيد خلال هذه المقابلة على الدور المحوري للجزائر وفرنسا في إقامة تعاون نزيه يخدم استقرار وأمن وتنمية منطقة البحر الأبيض المتوسط أين تحتل الجزائر وفرنسا مواقع محورية في هذا الفضاء.

وفدا عن المجلس الوطني النيجيري

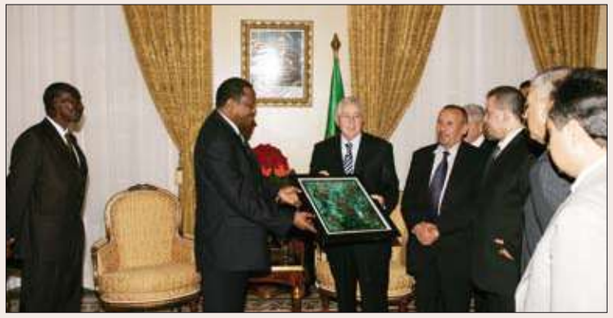

واستقبل يوم الأربعاء 21 سبتمبر 2011، وفدا عن المجلس الوطني النيجيري برئاسة السيد أمادو هاما، رئيس المجلس.

خلال هذا اللقاء، تم استعراض العلاقات الثنائية وبحث سبل دعمها والارتقاء بها إلى مستويات أفضل خاصة وأن الجزائر والنيجر تربطهما أكثر من علاقة فضلا عن الدين والجغرافية . وقد تم التركيز خلال هذه المقابلة على دور البرلمانيين بصفتهم ممثلين لشعوبهم في تدعيم علاقات التعاون عن طريق التشاور والتقارب وتبادل الزيارات لوضع أسس متينة للتعاون الاقتصادي والتنمية الاجتماعية التي هي أساس السلم والاستقرار. كما تم خلال هذا اللقاء استعراض الأوضاع في منطقة الساحل وتم التأكيد على ضرورة التعاون وتنسيق المواقف والجهود من أجل ضمان الأمن والسلم والاستقرار لبلدان المنطقة حتى تتفرغ وتكرس جهودها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي هي أساس الأمن والاستقرار و في هذا الإطار، تم التنويه لتقارب وجهات النظر بين الجزائر والنيجر بخصوص القضايا الراهنة الجهوية و الدولية.

سفير الموزمبيق

استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يوم الخميس 08 سبتمبر 2011، بمقر المجلس، السيد جاكوب جرمياس نيامبير، سفير الموزمبيق بالجزائر الذي أدّى له زيارة مجاملة على إثر انتهاء مهامه ببلادنا. وكان اللقاء فرصة للتطرق إلى العلاقات الثنائية وحرص مسؤولي البلدين على تطويرها لاسيما في المجال الاقتصادي.. وتم بالمناسبة تبادل وجهات النظر حول عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

سفير مصر

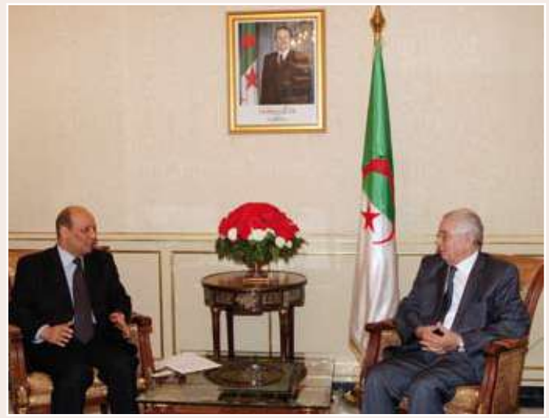

واستقبل يوم الاثنين 12 سبتمبر 2011، السيد عز الدين فهمي، سفير مصر بالجزائر. وقد تم خلال هذا اللقاء التطرق للعلاقات التاريخية المتميزة وإرادة مسؤولي البلدين لتعزيزها وتوسيع مجالات التعاون بين البلدين خدمة لمصالح الشعبين الشقيقين. كما تم تبادل وجهات النظر حول الأوضاع في المنطقة والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

سفير باكستان

واستقبل يوم الأربعاء 14 سبتمبر 2011، السيد محمد إسلام، سفير باكستان بالجزائر. وقد تم خلال هذا اللقاء التطرق إلى العلاقات الثنائية.. وضرورة تعزيزها واستعرض الطرفان أهمية ودور اللجنة الجزائرية الباكستانية المشتركة.. وكذلك مجموعة الصداقة البرلمانية بين برلمانيي البلدين.. كما تم بالمناسبة تناول جوانب من مجالات وفرص التعاون المتاحة وحرص مسؤولي البلدين على تفعيلها وتوسيعها خدمة لمصالح الشعبين الشقيقين.

سفير بولونيا

واستقبل يوم الاثنين 19 سبتمبر 2011، السيد ميشال رادليكي، سفير بولونيا بالجزائر. وقد تم خلال هذا اللقاء التطرق إلى العلاقات الثنائية وأهمية ترقيتها عبر البحث في الفرص والإمكانيات التي تتيحها قدرات البلدين. كما تم بالمناسبة تبادل وجهات النظر حول تجربتي الجزائر وبولونيا ومسار التحول السياسي والاقتصادي والتأكيد على إرادة مسؤولي البلدين في تطوير التعاون بما يخدم مصلحة الشعبين.

استقبالات رؤساء اللجان

وفدا عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة

استقبل السيد لزهر مختاري، رئيس لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان لمجلس الأمة، يوم الأربعاء 14 سبتمبر 2011، بمقر المجلس، وفدا عن لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية/ المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة برئاسة السيدة روسلين نونان.

اللقاء كان فرصة لاستعراض المجهودات التي تقوم بها الدولة الجزائرية من خلال مؤسساتها في مجال حقوق الإنسان واحترام الحريات العامة والخاصة وحرية الرأي والتعبير. كما تم عرض صورة تعكس مجهودات الجزائر في إقامة دولة الحق والقانون من خلال وضع القوانين التشريعية التي تسير مؤسسات هيئات الدولة الجزائرية. كما تم إبراز المجهودات الأخيرة التي اتخذتها الجزائر من خلال طرح عدد من القوانين العضوية التي تكرس نهج الإصلاح السياسي الذي انتهجته الجزائر.

في يوم دراسي بمجلس الأمة

النزاعات العقارية في الجزائر النصوص القانونية .. الإشكاليات .. والثغرات

احتضن مجلس الأمة يوم الأربعاء 29 جوان 2011 يوما دراسيا حول النزاعات العقارية في الجزائر نشطه كل من السيد بن جلول بلقاسم، مدير فرعي بالمديرية العامة للأملاك الوطنية، والقاضي لدى المحكمة العليا، السيد اعمر بوراوي. أشرف على أشغال هذا اليوم الدراسي لزهر بوزيدي، عضو مجلس الأمة الذي أكد على أهمية هذا الموضوع باعتباره يطرح العديد من الإشكاليات القانونية .. تحتاج إلى إضاءات تشريعية التي تهدف إلى تحقيق الشفافية في مجال التعاملات العقارية .. والتدخل من أجل تسوية النزاعات التي كثيرا ما أعاقت المشاريع سواء تلك التي تعود إلى السلطات العمومية أو الخواص .

في مستهل الأشغال تناول الكلمة كمال بوناح، نائب رئيس المجلس ذكر بحرص المجلس على استمرارية هذه النشاطات الفكرية مرحبا باسم رئيس المجلس بالمشاركين .. ليتناول الكلمة السيد بن جلول بلقاسم، مدير فرعي بالمديرية العامة للأملاك الوطنية، مؤكدا في محاضرته التي ألقاها بالمناسبة تحت عنوان «تطور وآثار نظام الملكية العقارية في الجزائر»، أن هذه العملية ترمي إلى تطهير وضعية العقار بصفة شاملة مبرزا أن مصالح مسح الأراضي تسعى عبر برنامجها الى انهائها في الاجال المحددة من طرف السلطات العمومية في حدود سنة 2014.

معلنا، في ذات السياق، عن شروع المحافظات العقارية في اجراءات تحيين، ومراجعة البطاقية العقارية الوطنية، التي تسمح بتسوية مشكل الأملاك العقارية المسجلة بأسماء المعمرين، حيث ستعمل المحافظات على إنهاء ملكية المعمرين ل17662 ملك عقاري، وتحويلها

السيد بن جلول بلقاسم، مدير فرعي بالمديرية العامة للأملاك الوطنية

بصفة آلية، وبإلزامية، لعقارات تابعة في ملكيتها للدولة.

وحتى يتسنى للحضور فهم الوضعية الحالية لأملاك الدولة في الجزائر، عرج المحاضر على الوضعية العقارية خلال الحقبة الاستعمارية، موضحا أنها كانت ترتكز على الإرادة المتصلبة، والمستمرة في غرس المستعمرات، والاستحواذ على الأراضي الخصبة لصالح المعمرين.

وما نجم عن النظام الاستعماري تحويل جذري في وضعية العقار، حيث أصبح عدد كبير من أراضي بين أيدي الأوربيين على أساس سندات ملكية، بينما الأراضي المنحازة من طرف الجزائريين كانت تقريبا كلها لا تحوز على سندات.

لذلك، وبعد الاستقلال مباشرة، أول ما قام به المشرع الجزائري في ظل النظام الاشتراكي، هو اتخاذ قرارات تندرج ضمن مبدئ السياسة الوطنية، وهذا من خلال اصدار عدة نصوص تشريعية، وتنظيمية. ومن أبرز هذه القرارات التصريح بالشغور للأملاك العقارية التابعة للرعايا الأجانب الذين غادروا القطر الوطني، وإبطال الصفقات العقارية المبرمة مع الأجانب منذ 1 جويلية 1962 المتعلقة بالأملاك الشاغرة، وإدماج ضمن ملكية الدولة

كل الأراضي الفلاحية التابعة للأجانب، وتأميم الأراضي الفلاحية، وضمها ضمن الصندوق الوطني للثورة الزراعية.

غير أن جل هذه الإجراءات لم تمكن من التطهير الكامل، والشامل، لذلك تسعى مصالح المسح الأراضي عبر برنامجها الحالي، أن تحقق ذلك في أقرب الآجال، ويتم ذلك ولاية بولاية، في إطار عملية وطنية، وأن العملية تتقدم بحسب عدد السكان، ونسبة العقارات المبنية، ونسبة المسحات الفلاحية.

ومن جهة أخرى، أفاد المحاضر أن مديرية الحفظ العقاري، ومسح الأراضي باشرت من خلال المحافظات العقارية عملية تخص تحيين البطاقات العقارية بهدف حل مشكل الأملاك العقارية التي لا تزال باسم المعمرين الفرنسيين، مؤكدا أن الإجراء سيسمح بتسجيل هذه الأملاك باسم الدولة الجزائرية.

وفي هذا الصدد، أوضح أن عدد العقارات التي لا تزال مسجلة باسماء المعمرين والتي تم احصاؤها بلغت 17662 ملك عقاري عبر التراب الوطني، وأوضح أن هذه الأملاك هي في الغالب عبارة عن بنايات، وسكنات يقع أغلبها في المدن.

وأوضح السيد بلقاسم جلول، أنه وبهدف تشجيع الاستثمار، قررت السلطات العمومية تبسيط إجراءات الحصول على العقار من خلال تكريس التراضي كصيغة وحيدة لمنح الامتياز.

وأضاف المسؤول، في السياق ذاته، أن هذا الجهاز يتضمن ايضا منح الامتياز بالتراضي على المستوى المحلي بقرار من الوالي، وبعد استشارة لجنة مساعدة وتطوير الاستثمار، والضبط العقاري، علاوة على منح تخفيضات جد معتبرة على مبلغ اتاوة الامتياز.

ولفت المحاضر الانتباه إلى أن هذا النظام جاء بعد أن لوحظ أن المبدأ الذي كان معمول به منذ 2008، والذي كرس صيغة المزاد العلني لمنح الامتياز، في اطار الاستثمار على الاراضي التابعة لاملاك الدولة، لم يساهم في انعاش واحياء الاقتصاد الوطني، لا سيما في مجال خلق مناصب الشغل.

من جهة اخرى، ولدى تطرقه إلى عملية تطهير البطاقية العقارية على مستوى المحافظات العقارية، أكد ذات المتدخل، على ان هذه الأخيرة احصت في هذا الاطار أزيد من 17000 حالة لاملاك عقارية لا تزال مسجلة بأسماء معمرين فرنسيين تم تحيين 1523 منها. مؤكدا أن هذا الإجراء سيسمح بتسجيل هذه الاملاك باسم الدولة الجزائرية.

وقال في هذا الخصوص، ان الامر يتعلق بعملية شاقة تستلزم القيام بتحريات دقيقة وواسعة على مختلف المستويات مبرزا أهمية تدخل مديرية املاك الدولة، ومصالح الحفظ العقاري، والولايات في هذه العملية التي نص عليها قانون المالية التكميلي 2010، والرامية الى الحفاظ على مصلحة الدولة، وتطهير الوضعية القانونية لهذا النوع من العقارات. كما دعا، في الاطار ذاته، إلى تزويد هذه المصالح بقاعدة بيانات معلوماتية.

من جانبه أكد القاضي لدى المحكمة العليا السيد اعمر بوراوي في محاضرة بعنوان «إشكالية الملكية العقارية في الجزائر وفقا للتشريع وقضاء المحكمة العليا ومجلس

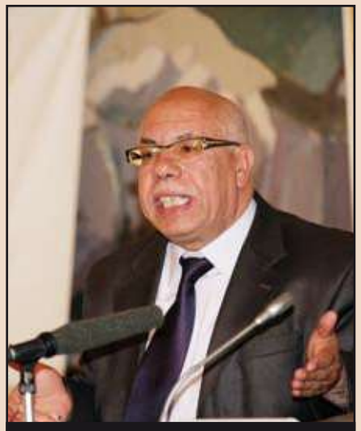

القاضي لدى المحكمة العليا، السيد اعمر بوراوي

2008. مؤكدا ان هذه النصوص الجديدة تصعب من نهب هذه الأملاك.

وعرج الخبير القانوني، خلال محاضراته، على جميع النصوص القانونية التي نظمت مجال المعاملات العقارية منذ الاستقلال إلى غاية اليوم، وعلى المشاكل التي خلفتها بدءا بالمنازعات الناجمة عن مصادرة سلطات الاحتلال الفرنسي لأملاك الجزائريين، ومنحها للقياد وأعوانهم، والتي صدر بشانها المرسوم 278-63 المؤرخ في 1963، والمتعلق بأولويات هذه الأملاك.

وفي هذا الصدد، أكد أن هذه الاملاك ظلت تابعة

للدولة الى غاية صدور قانون 1989 الذي منح نفسا آخر للتعاملات العقارية. ومن جهة أخرى، تحدث المحاضر عن أحقية اصحاب الأراضي التي دخلت ضمن برنامج الثورة الزراعية، واصحاب الاراضي التي نزعت منهم بسبب مواقفهم باعتبار ان القانون يتعامل بالمساواة مع جميع المواطنين، وخصوصا انهم يملكون وثائق تثبت ملكيتهم.

ومن أهم النزاعات العقارية التي تطرح على العدالة يؤكد الخبير القانوني، تلك المتعلقة بالاملاك الشاغرة. منوها، في هذا السياق، بصدور المادة 42 من قانون المالية 2010 التي تهدف الى تطهير الملكية العقارية الا انه يرى أنها جاءت متأخرة على حد تقييمه.

ومن جهتهم اشار المتدخلون خلال مناقشتهم لهذا الموضوع الى التضارب في النصوص القانونية المنظمة للعقار خصوصا خلال الفترة التي تعرف تطورا عمليا وحاجة اكبر للعقارات من اجل الدفع بعجلة التنمية الشاملة وتنشيط الاقتصاد الوطني

ودعا الخبراء الى ضرورة تطهير الملكية العقارية مشيدين بالتحقيقات العقارية التي انطلقت في 2007 باعتبارها احد الحلول الكفيلة بتنظيم القطاع وتطهيره

واشار المناقشون ايضا الى امتلاك المؤسسات الاجنبية لعقارات بالجزائر وما يمكن أن تنجر عنه من مشاكل للاقتصاد الوطني مشددين في هذا السياق على ضرورة تدعيم الرقابة على الذين يلجؤون الى تغيير وظائف الاراضي الفلاحية

وبعد ان تساءل المناقشون عن كيفية حماية الاراضي الفلاحية في ظل التوسع العمراني المتسارع نادوا بضرورة الاسراع في مسح الاراضي ووضع اطار قانوني لكل نوع من العقارات على حدى من خلال اعداد بطاقة عقارية وطنية.

بمناسبة اليوم العالمي للديمقراطية

ماذا ينتظر المواطن من البرلمان؟

سؤال .. أم جدل؟ أو كيف يمكن تحويل الجدل إلى حوار !؟

إحياء لليوم العالمي للديمقراطية، نظم البرلمان الجزائري يوم الأربعاء 14 سبتمبر 2011 يوما برلمانيا تحت عنوان « ما ينتظره المواطن من برلمانه»، قدم خلاله السيدان مسعود شيهوب، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني وعبد الكريم قريشي، عضو مجلس الأمة، محاضرتين خصصت الأولى، لمعالجة إشكاليات عديدة من بينها السؤال: ما ينتظره المواطن من المنتخبين الذين اختارهم لتمثيله في البرلمان؟ وتناولت الثانية – على الخصوص- العلاقة الواجب تكريسها بين المواطن والبرلمان.. إعتمادا على التجربة الميدانية التي عززها المحاضر بمحاولات للتقصي من خلال اجتهادات اعتمدت مناهج سبر الآراء ولو على سبيل العينات والمؤشرات العامة.

وقد حضر هذا اليوم البرلماني برلمانيون من الغرفتين وشخصيات و أساتذة جامعيون ..وطلبة ..

اليوم العالمي للديمقراطية .. في كل برلمانات العالم

أوضح السيد إبراهيم بولحية، رئيس لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس رئيس الندوة أن هذا اليوم البرلماني الذي تعود البرلمان الجزائري على تنظيمه إحياء لليوم العالمي للديمقراطية المصادف سنويا لـ 15 سبتمبر من كل عام، يندرج في إطار النشاطات المعتمدة من طرف الإتحاد البرلماني الدولي والهادفة إلى تخليد أهم إحدى القيم الإنسانية الراقية، وتأكيدا على دور البرلمانات في إرساء دعائم الديمقراطية باعتبار أن البرلمان مؤسسة منبثقة مباشرة من إرادة المواطن الحر.

مضيفا أن تجربة الجزائر في إرساء قواعد الديمقراطية في الممارسة السياسية الوطنية رائدة، وهي تحتاج إلى تكاثف الجهود من كافة الفعاليات للمحافظة على ثمارها وتثمينها والوصول إلى مرحلة النضج، مؤكدا أن البرلمان الجزائري ملتزم بالعمل على تكريس ممارسة الديمقراطية عن طريق آليات عمله التشريعي والرقابي بما يكفل ضمان مصالح المواطنين وخدمة انشغالاتهم على كافة الأصعدة.

كما أوضح السيد إبراهيم بولحية أن عنوان موضوع هذه اليوم كان من اختيار الإتحاد البرلماني الدولي وهو مطروح للمناقشة على كل برلمانات العالم خلال هذا اليوم، وأن البرلمان الجزائري باعتباره عضوا بالإتحاد البرلماني الدولي نظم هذا اليوم على غرار برلمانات العالم .

المداومات وسيلة مفقودة

أكد مسعود شيهوب، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني خلال مداخلته أن هذا اليوم العالمي للديمقراطية المصادف ليوم 15 سبتمبر من كل عام، يأتي هذه السنة والجزائر تعرف ظرف داخلي متميز وهو إعداد الإصلاحات السياسية التي أعلن عنها رئيس الجمهورية تعميقا للمسار الديمقراطي .

وعن طبيعة البرلمان والمهمة المنتظرة منه أوضح المحاضر أنه من الناحية القانونية فالعلاقة بين المواطن والبرلمان هي نوع من التفويض ونوع من الوكالة الشرفية، وأن الدستور الجزائري في مادته السادسة والسابعة يصرح بكل وضوح أن السيادة لكل الشعب يمارسها عن طريق الاستفتاء والمجالس المنتخبة والبرلمان من بينها.

موضحا أنه على مستوى النصوص مهمة البرلمان هي محددة بوضوح وهي التشريع وأن مهمة السلطة التنفيذية هي تنفيذ القوانين التي صادق عليها البرلمان.

مضيفا أنه من أجل أن يجسد البرلمانيون طموحات ناخبيهم والوفاء بالوعود التي قطعوها أثناء الحملات الانتخابية عليهم أولا أن يتحسسوا انشغالات مواطنيهم من خلال اللقاءات الدائمة والتواصل وذلك عن طريق الكثير من الآليات ومنها فكرة المداومات على مستوى الدوائر الانتخابية، حيث يتلقون الشكاوي وانشغالاتهم وهو عمل أولي للتواصل والاستماع والإصغاء للمواطنين، لكن المحاضر أشار إلى أن هذه الوسيلة لم تنجح على أرض الواقع وذلك لعدة أسباب :

الفهم الخاطئ لمهمة النائب، فالمواطنون يأتون للمداومات من أجل حل قضايا وانشغالات شخصية وليست عامة للمنطقة.

الإمكانيات المادية المرصودة للمداومات، لأن المداومات تتطلب إمكانيات ضخمة من مقر، مساعدين تشريعيين، آلات للعمل الهواتف، الإعلام الآلي ...) ونظرا للتكاليف الباهظة لهذه المداومات اقترح المحاضر في هذا الصدد إلغاء منحة المصاريف العامة التي تقدم للنائب وتكفل الدولة بمصاريف المداومات.

لماذا لا يبادر البرلمانيون باقتراح القوانين؟ !

وأما عن كيفية نقل انشغالات المواطنين للسلطات العمومية فقد أوضح المحاضر أنه من المفروض أن يحول النواب انشغالات مواطنيهم إلى السلطات العمومية عن طريق الوسيلة الأولى وهي منصوص عليها دستوريا وهي اقتراح مبادرات قوانين، لأن الحكومة من حقها اقتراح مشاريع نصوص قوانين لتنفيذ برنامج العمل الذي عرضته على البرلمان وصادق عليه، وفي المقابل النواب من حقهم تقديم مبادرات قوانين لتجسيد البرنامج الانتخابي الذي وعدوا بهم ناخبيهم.

لكن الملاحظ حسب المحاضر أن أغلب الترسانة القانونية التي صادق عليها البرلمان هي من إعداد الحكومة وأن مبادرة النواب قليلة وأرجع ذلك لسببين:

– البرنامج الثري هو للحكومة ولتجسيده يجب سن قوانين

– النواب لا يملكون الوسائل المادية والبشرية والعلمية والتقنية التي تملكها الحكومة لإعداد مشاريع القوانين

وفي المقابل يؤكد المحاضر أن للنواب وسيلة أخرى للمساهمة في التشريع وهي حق التعديلات فالنائب له الحق في تعديل ما جاء في القوانين حسب ما يراه حلا لمشاكل المواطنين .

كما تطرق المحاضر لضرورة التواصل بين النواب والمواطنين، وبعث قنوات تلفزيونية برلمانية خاصة لنقل كل النقاشات لكي يكون النواب (على المكشوف) مع ناخبيهم وتحت الرقابة الشعبية . مؤكدا في نفس السياق أنه لا بد من مراجعة قانون الانتخابات وقانون الأحزاب.. وهي ما يحصل خلال هذه الدورة.

منداديا في الأخير إلى ضرورة مشاركة المجتمع المدني عبر ما يسمى بالديمقراطية التشاركية والتي اعتبرها مكملة وليست بديلا للديمقراطية التمثيلية لتقوية هذه المؤسسات.

بحث في حاجة إلى تعميق.. هل القضايا السياسية لا تستقطب الاهتمام حقا !؟

أما المحاضرة الثانية فقد تناول فيها السيد عبد الكريم قريشي دراسة ميدانية واستكشافية لعلاقة المواطن ببرلمانه وما ينتظره المواطن من البرلمان باعتباره المؤسسة المكلفة بالتشريع وسن القوانين والمؤسسة المنتخبة التي تمثل هذا المواطن، وقد استعان المحاضر في هذه الدراسة باستمارة بحث اشتملت على سؤال واحد مفتوح وهو ماذا ينتظر المواطن من البرلمان؟

وقد بينت النتائج حسب المحاضر أن مشاكل الشباب كانت على رأس المطالب بنسبة 6.50 % تلتها التمثيل الحقيقي للمواطنين بنسبة 5.37 % ثم تحسين المعيشة بنسبة 5.20 % ثم توفير مناصب الشغل بنسبة 5.20 %، وهي كلها موضوعات حساسة تمس قضايا المواطن الجوهرية في حياته اليومية، كما أظهرت النتائج بعض المطالب الهامة منها الاهتمام بالكفاءات الشبانية ومكافحة الفساد وإصلاح التربية والتكوين ..ومراقبة الحكومة وتدعيم العدالة وتوفير الأمن والاستقرار، في حين جاءت القضايا السياسية الكبرى كقانون الأحزاب والانتخاب والولاية والبلدية والدستور وغيرها بنسبة مئوية منخفضة إلى حد كبير لم تتعدى 1 % .

مؤكدا في الأخير أن هذه الدراسة لا تعدو أن تكون تمهيداً لدراسات معمقة على مؤسسات المجتمع المختلفة للتكفل بها إذا أردنا بناء علاقات وطيدة ومتينة بين تلك المؤسسات والمواطن.

وأنه يتوجب علينا التعريف بالبرلمان ونشر الثقافة التي تعرف المواطن بمؤسساته وذلك من خلال :

- البرامج الإذاعية والتلفزيونية
- تكثيف لقاءات بين البرلمانيين والصحافة
- إقامة لقاءات بالجامعات والمؤسسات التربوية والتكوينية والثقافية والشبانية
- إثراء البرامج التعليمية
- الزيارات الميدانية
- نشرة إعلامية دورية يعدها البرلمان موجه إلى المواطنين.

ما هو البرلمان الديمقراطي؟

البرلمان الديمقراطي هو برلمان:

ممثل، بمعنى أنه يعكس، بإخلاص، التنوع الاجتماعي والسياسي للسكان، ويشجع على المشاركة الكاملة للمرأة ويكفل لجميع أعضائه المساواة في الحقوق والمساواة في الحماية حتى يتمكنوا من ممارسة عهدتهم بكل حرية،

شفاف، وهذا يعني أنه يعمل بوضوح مع الجمهور، سواء من خلال الاتصال المباشر معه، أو من خلال وسائل الإعلام المطبوعة أو الوسائط الإلكترونية،

يمكن الوصول إليه، مما يعني تمكين المواطنين، والجمعيات ومنظمات المجتمع المدني.. من المشاركة في أعماله،

مسؤول، بمعنى أن الناخبين لديهم امكانية مطالبة أعضاء البرلمان بتقديم تقرير عن أعمالهم المنجزة خلال ممارسة مهامهم وسلامة سلوكهم،

فعال، وهذا يعني أنه يجب أن يكون عمل البرلمان، متضمنا، ليس فقط، اعداد ومراقبة القوانين الوطنية، بل أيضا يمتد إلى ميدان، لا يقل أهمية عن سابقه، وهو العلاقات الدولية، التي يجب أن تكون منظمة بشكل محكم، تلبي فيه احتياجات السكان عموما.

44648

هو عدد برلمانيي العالم. العدد القانوني للمقاعد البرلمانية هو في الواقع 44962، ولكن لم يتم تنصيب هذه المقاعد بشكل دائم. ففي مجلس النواب بقبرص، على سبيل المثال، المقاعد الـ 24 المخصصة للطائفة القبرصية التركية شاغرا منذ عام 1963.

261

هو العدد الإجمالي للغرف البرلمانية الوطنية. يمثل كل بلدان العالم ال 186 برلمان. ولكن عدد الغرف البرلمانية أكبر، باعتبار أن 77 (40.3 %) من هذه البرلمانات ممثل بمجلسين (غرفة سفلى وغرفة عليا). باستثناء الفيجي، وغينيا، ومدغشقر، وميانمار.

3000

يعد المجلس الشعبي الوطني الصيني أكبر برلمان في العالم، من حيث عدد المقاعد حيث يحصي 3000 مقعدا. ويضم حاليا 2987 عضوا ، من بينهم 637 امرأة (21.33 %). ويتم انتخاب النواب من قبل المجالس الشعبية ل 23 محافظة، وخمس مناطق ذاتية الحكم، والبلديات الأربع التي تخضع مباشرة للحكومة المركزية، وكذا القوات المسلحة (جيش التحرير الشعبى الصينى).

ولايجتمع البرلمان الصيني في جلسة عامة إلا أيام قليلة في السنة، بينما يمارس أعضائه مهن خاصة. تمارس اللجنة الدائمة للمجلس الوطنى لنواب الشعب الصينى، المتكونة من 175 عضوا المهام التشريعية والرقابية.

11

يضم مجلس الشيوخ في سانت لوسيا أحد عشرة عضوا فقط. بينما نسبة أعضاء الغرفة السفلى للبرلمان هي أكبر بقليل، حيث تصل إلى 18 عضوا.

% 19,1

هي النسبة المئوية من المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء في العالم. والملاحظ أن النسبة في تزايد وإن كان بطيء فهو ثابت. ففي عام 1995 ،كانت النساء يشغلن إلا نسبة 11.3 % فقط من إجمالي عدد المقاعد البرلمانية. الأمر الذي سيتطلب عدة عقود قبل أن تصل النسبة إلى التماثل.

باستثناء رواندا أين النسبة المئوية للنساء في البرلمان هي الأعلى 56.3 % من اجمالي الأعضاء.. فالنسب التمثيل النسوي في البرلمان تتفاوت بشكل كبير بحسب المنطقة. فأعلى معدل للبلدان الشمال الأوروبي (42.1 %) والأدنى مسجل في الدول العربية (9.5 %).

9

هو عدد الغرف البرلمانية التي ينعدم فيها التمثيل النسوي. وتتمثل هذه الغرف البرلمانية في الدول التالية : المملكة العربية السعودية، بليز ، ولايات ميكرونيزيا وجزر سليمان، ناورو، عمان ، بالاو ، قطر وتوفالو. مع الاشارة على وجود تمثيل نسوي في الغرف العليا لبعض من هذه الدول كمجلس الشيوخ البليزي، ومجلس الدولة في سلطنة عمان ومجلس الشيوخ بالاوس).

4,7

هي المدة السنوية المتوسطة للعهدة البرلمانية، فما يقرب من ثلاثة أرباع البرلمانات تتراوح عهدتها ما بين أربع إلى خمس سنوات. في حين ثلاث غرف برلمانية تمتد عهدتها البرلمانية إلى سنتين فقط وهم (كونغرس ولايات ميكرونيزيا الموحدة، والجمعية التأسيسية فى نيبال، ومجلس النواب في الولايات المتحدة). بينما تمتد أطول عهدة برلمانية لتسع سنوات وذلك في كل من مجلس الشيوخ الليبيري ومجلس المستشارين المغربي.

% 72,1

هو متوسط النسبة المئوية للناخبين الذين أدلوا بأصواتهم في الانتخابات البرلمانية في عام 2009، بزيادة قدرها 2.81 نقطة مقارنة بالعام السابق. في عام 2009 ، تم تجديد 48 غرفة بالاقتراع المباشر في 42 بلدا.

8

هو عدد البلدان التي لم يجدد العهدة للحزب الحاكم خلال الانتخابات النيابية لعام 2009. وتشكيلة الحكومة كانت تتوقف على نتائج الانتخابات في 33 بلدا.

155

هو عدد البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، أي ما يعادل 83.3 % من مجموع برلمانات العالم. في حين لم يمثل المؤتمر الأول للاتحاد البرلماني الدولي المنعقد عام 1889 إلا تسع بلد فقط وهم: بلجيكا، والدنمارك ، واسبانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، والمجر، وإيطاليا، ليبيريا، والمملكة المتحدة.

عن قاعدة المعطيات PARLINE إلى غاية 1 سبتمبر 2010

المجموعة البرلمانية لحزب العمال

أي إصلاح سياسي يؤسس للديمقراطية في الجزائر!؟

نظمت المجموعة البرلمانية لحزب العمال يوم الأربعاء 29 جوان 2011، بمقر المجلس، يوما برلمانيا تحت عنوان: أي إصلاح سياسي يؤسس للديمقراطية في الجزائر، بمشاركة برلمانيين، وأساتذة، ومحامين. وقد تطرق المحاضرون إلى عدة مواضيع ذات صلة بالإصلاحات السياسية الجارية، من بينها: «قراءة متأنية في برنامج الإصلاحات السياسية»، و«من أجل دستور يخلد الدولة الجزائرية»، و«ضرورة المجلس التأسيسي باعتباره يمثل السيادة الشعبية»، و«الديمقراطية التمثيلية واحترام العهدة الانتخابية»، و«شروط استقلالية الجهاز القضائي».

ففي كلمة لها أثناء افتتاح اليوم البرلماني أكدت الأمينة العامة لحزب العمال، السيدة لويزة حنون، أنه لا يجب أن يتمثل الإصلاح في ضمان استمرار نفس النظام بترقيعات ورتوشات طفيفة بل يجب التأسيس، والتحول في العمق، وفي الشكل، من أجل دمقرطة نظام الحكم، وأضافت أنه من الضروري وجود إرادة حقيقية في إرجاع الكلمة للشعب ليقرر حاضره، ومستقبله.

وقالت المتحدثة في مداخلة تحت عنوان: أي إصلاح سياسي يؤسس للديمقراطية في الجزائر، أنه لا يمكن لمؤسسات طبقت سياسيات لا شعبية، قيادة إصلاحات حقيقية، سواء تعلق الأمر بالجانب الاقتصادي، والاجتماعي، أو السياسي، لأن ذلك، حسبها، يتطلب قطيعة مع ذاتها.

وأضافت، ذات المتدخلة، أنه يجب دفع إصلاح سياسي عميق، لإحداث القطيعة الصريحة مع النظام القائم، بالوسائل الديمقراطية، والنقاش الحر، ما يجسد السيادة الوطنية، وليس القيام بإصلاحات مصغرة تمس بتشريعات أو جوانب معينة فقط. مؤكدة أنه من الضروري التجسيد السياسي المؤسساتي، مطالبة بانتخابات تشريعية مسبقة، وفتح المجال السياسي، وتوفير كامل شروط التعبير الحر، والتعبئة الديمقراطية.

وأشارت السيدة حنون، إلى أنه كان من الممكن أن تحظى الاقتراحات المختلفة في المشاورات السياسية بتغطية إعلامية كون ذلك جزء من الدينامكية السياسية، ويرقي الإصلاح السياسي، كي يحتضنه الشعب، ولا يبقى حكرا على نخبة منتقاة تتطلب الانفتاح السياسي الأوسع لدفع النقاش الديمقراطي.

وأضافت الأمينة العامة لحزب العمال أنه لا يمكن تجاهل ما يعبر الشعب عنه من غلق مقرات بلديات، ودوائر، ومختلف الهيئات في الاحتجاجات.

وأوضحت المحاضرة أن كلمة تغيير النظام مبهمة، ويمكن لكل واحد إقحامها أين يريد، وأضافت أنه تم تحريف هذه الكلمة كليا إذا تمثلت أوامر الإدارة الأمريكية باتجاه البلدان العربية في وجوب التغيير.

مؤكدة في ذات السياق، أن الجميع يعلم بأن التغيير الذي تريده الإدارة الأمريكية هو إنكار السيادات الشعبية، التي من شروطها احترام السيادات الوطنية، ووجود السلم.

وتوافق موقف حزب العمال مع ما أبداه رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، السيد بوجمعة غشير، عندما قال إن المجلس التأسيسي هو المؤهل الوحيد لصياغة دستور جديد، وأن الوضعية الحالية للبلاد تتطلب تغييرا جذريا لمسار الجزائر السياسي، والإقتصادي، والإجتماعي، مشددا على أن إعادة الثقة للمواطن في مؤسسات الدولة أمر أساسي قبل البدء في أي عمل مستقبلي بإتجاه التغيير.

وشدد السيد غشير على ضرورة أن يتولى الدستور القادم، وبصفة نهائية، قضية الهوية، وتحديد العهدات الرئاسية لتكريس التداول على السلطة، وكذا العلاقة بين رئيس الجمهورية، والحكومة، إلى جانب إنهاء الغموض في العلاقة بين الدين والدولة.

ودعا نفس المتدخل إلى إلغاء المجلس الدستوري الحالي، وتعويضه بغرفة على مستوى المحكمة العليا تعطي الحق للمواطن في الطعن في كل القوانين غير الدستورية.

وأوجب بوجمعة غشير فتح نقاش مجتمعي يقترح الأطر القانونية. فحسب المتدخل فإن النظام فقد آخر ذرة ثقة خلال التعديلات الدستورية لعام 2008، حيث ألغى مؤسسة كاملة، وهي الحكومة، مضيفا في ذات السياق، أنه إذا كان الجزائريون عاجزين عن إطالة أعمارهم، فإنهم بإمكانهم صياغة دستور يخلد بلادهم.

ففي معاينة للواقع، قال ذات المتدخل، إن كل العيوب الأخلاقية، والاقتصادية، والسياسية، موجودة في الجزائر، محذرا من انفجار الوضع إن لم يعجل بالتغيير.

وفي تقييمه درجة الغليان الشعبي فقد أكد المحاضر أنه يعيش في وسط الأحقاد المتبادلة بين الناس، وبين الأحزاب، والأحزاب والسلطة، لذلك يرى أن قوة الانفجار سوف لن ترحم إذا حدث.

من جهته، أكد الباحث في التاريخ، محند أرزقي فراد، أن التغيير السياسي في الجزائر أمر حتمي لا مفر منه، وأن هذا التغيير يمر حتما عبر مجلس تأسيسي يعبر عن الإرادة الشعبية، و يمثل جميع شرائح المجتمع دون إقصاء.

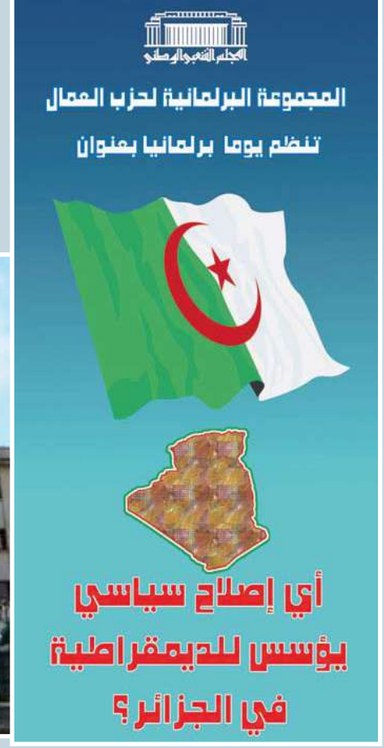

مضيفا أن هذا المجلس التأسيسي يعد وسيلة هامة تمكن الشعب من التعبير عن إرادته الحرة في التغيير الديمقراطي، وفق مصالح الأمة، وأن إنتخابه أضحى أولوية مطلقة، وتوكل له مهمة وضع دستور يتم عرضه على الإستفتاء الشعبي، حتى يأخذ الصبغة الشرعية النهائية.

بدوره ركز الأستاذ المحاضر، من جامعة قسنطينة، السيد لمين شريط، ، على إحترام العهدة الانتخابية، مذكرا أن دستور 1976 هو أول من تطرق لهذه المسألة التي كرسها لاحقا القانون الأساسي للنائب لعام 1979. وذكر أيضا أن دستور 1996 تطرق إلى حالات التنافي مع العهدة الإنتخابية لكن القانون العضوي المنظم لهذه المسألة لم يصدر إلى حد الآن، مشيرا إلى وجود فراغ قانوني بخصوص الجهة التي تطرح عليها النزاعات المتعلقة بحالات التنافي مع العهدة الانتخابية.

من جهته أوضح الأستاذ الجامعي السعيد مقدم في محاضرة ألقاها بعنوان (قراءة متأنية في برنامج الاصلاحات السياسية) أنه من مبدأ التدرج القانوني يجب البدء بتعديل الدستور ثم تليها القوانين الأخرى مضيفا أن الشعب هو الذي يختار نظام الدولة.

واعتبر مقدم أن بيان الأول من نوفمبر عام 1954 أبان الثورة التحريرية يعد دستورا خالدا متقائلا «ألا يعتبر بيان أول نوفمبر دستورا خالدا للدولة الجزائرية المستقلة بما أنه يضمن جمهورية ديموقراطية اجتماعية واحترام جميع الحريات الأساسية دون التمييز الديني والعرقي وكذا القضاء على جميع أنواع الفساد.

المجموعة البرلمانية للجبهة الوطنية الجزائرية

الأنظمة الدستورية بين خياري البرلماني.. والرئاسي

في خضم الحديث عن الإصلاحات السياسية فتحت الجبهة الوطنية الجزائرية من خلال كتلتها في المجلس الشعبي الوطني، يوم الأربعاء 13 جويلية 2011، بمقر المجلس، نقاشا سياسيا حول الأنظمة الدستورية بتنظيمها يوما برلمانيا حمل عنوان المقارنة بين الأنظمة الدستورية.

وقال رئيس الكتلة البرلمانية للجبهة الوطنية بالمجلس الشعبي الوطني، عبد القادر دريهم، أن الهدف من هذا اليوم البرلماني، هو فتح نقاش حول مستقبل الحياة إلسياسية في الجزائر، بعد أن أعلن عن القيام بإصلاحات سياسية، وعليه يتعين الآن تحديد طريقة إدارتها من خلال مساهمة الجميع في إقامة إصلاحات حقيقية تخدم مصلحة البلاد.

رئيس الكتلة البرلمانية للجبهة الوطنية بالمجلس الشعبي الوطني وبعد أن استعرض خصائص مختلف الأنظمة الدستورية المعروفة، قال أن النظام الجزائري الحالي يبدو ظاهريا شبه رئاسي لكنه عمليا نظام رئاسي مغلق، لأن النظام القانوني للدولة الجزائرية مكن السلطة التنفيذية من سلطات فاعلة لم تعط للبرلمان، بل سار بالسلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية من خلال التأثير على الأغلبية البرلمانية التي تنبع منها الحكومة أساسا.

من جهته، أكد رئيس الجبهة الوطنية الجزائرية، السيد موسى تواتي، على ضرورة العمل من أجل خلق فضاء للتشاور يفضي إلى حل المشاكل السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية. مضيفا أن حزبه يفضل إقامة نظام برلماني ضمانا للديمقراطية.

وأشار السيد تواتي إلى وجوب الدخول في منافسة لإقناع الشعب الجزائري لكي يختار 'النظام السياسي الأنسب إليه. وأوضح رئيس الجبهة الوطنية الجزائرية في تدخله، أن حزبه يرفض ما وصفه الوصاية الأبدية.

ورافع السيد تواتي من أجل استشارة الشعب في النظام الذي يريده لنفسه وذلك قبل الشروع في صياغة دستور جديد، منتقدا من جهة أخرى البرلمان الحالي الذي قال إنه لا يمثل الشعب وإنما يمثل الإدارة وبالتالي فلا بد من حله.

للإشارة عرف اليوم البرلماني هذا، مداخلتين الأولى قانونية للدكتور محمد الناصر بوغزالة قدم من خلالها خصائص كل من النظام البرلماني، والرئاسي، وشبه الرئاسي، وخلص إلى أن النظام البرلماني يبقى الأفضل لكن لكل نظام ظروف خاصة، وقال أن كل الدساتير التي اعتمدتها البلاد منذ الاستقلال كانت دساتير أزمة، واليوم حان الوقت لأن تفكر في دستور بعيد عن الأزمات، في ظروف هادئة، والمسألة في النهاية هي ماذا نريد نحن في هذا الدستور؟.

أما المحاضر الثاني، الدكتور محمد خوجة فقد حملت مداخلته طابعا سياسيا، وفيها عدد المقومات الديمقراطية للأنظمة السياسية المختلفة.

المجاهدة وعضو المجلس ليلى الطيب

نوفمبريـــــة .. عبرت خط موريس

في الذكرى السابعة والخمسين لاندلاع ثورة التحرير (01 نوفمبر) .. كما في كل ذكرى سنوية لهذه المحطة التاريخية .. يتوقف الجزائريون والجزائريات للتذكر والتأمل والاعتبار .. ولمحاربة النسيان .. فنوفمبر ثورة خالدة من حقنا الاعتداد برصيدها وزرعه في النفوس ، ليثمر في حاضرنا ومستقبلنا بما ينبغي أن يحمل من شحذ للهمم وحفز للعزائم .. وتحريض على البناء ..
في هذه الذكرى كما في غيرها ينهل هذا الرصيد من ذاكرة المجاهدات والمجاهدين اضاءات أخرى .. ومواقف جديدة .. يُعيدون تصوير وقائع وأحداث بما يختزنون في نفوسهم من آلام ومآس .. يروونها بمغالبة التأثر المغموم .. والدموع المنحبسة ..
من هؤلاء ليلى خيرة الطيب المجاهدة وعضو مجلس الأمة التي تحدثت للمجلة – بعفويّة فتدافعت في ذهنها – ونحن نصغي إليها – المشاهد وكانت بمثابة شريط من الذكريات المفعمة بالحنين.

يسبقها التواضع .. وتتبعها نظرات التقدير

تحت قبة مجلس الأمة تجلس ليلى الطيب إلى جانب مجاهدات و مجاهدين .. هادئة متأملة مواظبة ، تنتقل من قاعة الجلسات إلى مكتب المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي .. إلى مكتبها وهي رئيسة لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية بالمجلس. ومن يشاهدها في أروقة المجلس .. يتغلغل فيه إحساس بأن هذه المرأة التي يسبقها تواضعها .. وتتبع خطواتها نظرات من التقدير الواضح تختزن سيلاً من الذكريات لم يتدفق بعد.

من أشار إلينا بالحديث إليها يعرفها .. ويعرف ماذا تختزن ويعلم منبتها الوطني .. وانخراطها المبكر في خلايا جبهة التحرير الوطني .. ثم التحاقها بجيش التحرير الوطني .. فلم تتردد – هي بدورها – في تحديد الموعد و إجراء اللقاء ..

(العربية) الوحيدة في مدرسة فرنسية

تذكر والدها الحاج علي الذي كان مع فرحات عباس مناضلاً في أحباب البيان (UDMA) .. وأخوالها نشطاء في حركة انتصار الحريات والديمقراطية (MTLD) .. وتتذكر كيف أنشأها والدها وساهمت في ذلك الأجواء العائلية على انتماء مختلف عن ما تراه في مدرستها الابتدائية حيث كانت هي التلميذة العربية الوحيدة في تلك المدرسة الفرنسية بحي Boulanger بوهران .. هذا الانتماء تلخصه في ما كان يقوله لها والدها «أنت عربية مسلمة» .. فلم تجد ليلى الطيب في نفسها بفعل هذه التنشئة إلا تجاوبًا حماسيا مع أول احتكاك بفرصة النضال والكفاح من أجل الجزائر ، إنها تتذكر كيف مدت يدها للاندماج في بدايات الثورة و لم تزل طالبة في ثانوية STEFAN GSELL بوهران (في كل الثانوية كان هناك 14 تلميذة جزائريّة من حوالي 1000 فرنسيات) .. تقول في سنة اندلاع الثورة 1954 كانت خلايا جبهة التحرير في وهران تبحث عن أشخاص لا يثيرون الشبهة لتكليفهم بمهام سرية .. وكان عمرها 17 سنة في عام 1956 عندما أحرزت ثقة مسؤولي تلك الخلايا الخفية التي اطمأنت إليها باعتبارها فتاة طالبة ثانوية بعيدة عن الاشتباه فيها وأقحمتها في الشبكة التي تستعين بها الثورة في نقل الوثائق والأموال من جهة إلى أخرى .. ومن مسؤول إلى آخر .. وتحرص هنا على التأكيد بأنها لم تكن تعلم أسماء من يسلمونها تلك الودائع .. و لا أسماء من يتلقونها .. وتقول إن بعض تلك الأموال كانت توجّه إلى عائلات المسجونين لدى السلطات الاستعمارية.

في نوفمبر 1956 وعندما ألقي القبض على مسؤول الخلية بوهران كانت نقطة التحوُّل الحاسمة فالفتاة التي نشأت في حي أوروبي بمدينة وهران .. وزاملت أقرانها الأوروبيات في المدرسة الثانوية .. الفتاة المتحمسة الجسورة ستلقي بنفسها في أتون حمم الثورة ..

من مدينة مشحونة بالغضب .. إلى الجبال الشواهد على الرصاص والنار

تواصل الكلام .. فتبدو على ملامحها علامات التأثر واضحة .. و يحس من يصغي إليها بأنها تحاول أن لا تظلم التاريخ بنسيان أحد التفاصيل الهامة .. أو الأسماء التي رافقتها في مشوار الكفاح المرير .. التحقت – إذن – في التاريخ المذكور بمركز قيادة المنطقة السادسة الولاية الخامسة وهي تغطي معسكر وسعيدة وفرندة .. والتي بقيت فيها إلى غاية شهر مارس 1957 تحت إمرة الضابط الملازم مصطفى فلوحي (نائب في المجلس الشعبي الوطني حاليا) .. وهناك ومع الطبيبين الدكتور يسعد لحسن المدعو خالد .. والدكتور دمرجي المدعو عبد الحكيم تمّ إقامة مركز للرعاية والعلاج .. ما يمكن أن يعتبر تجاوزاً (مستشفى صغير) .. تشمل خدماته البسيطة مدّ اليد للمواطنين في القرى والأرياف بالإضافة إلى مهامه الأساسية وهي التكفل بالجرحى من الجنود .. وتلاحظ في هذا السياق أنه مما ينبئ بمدى ما كان يعانيه الجزائريون من الإدارة الاستعمارية أن بعض سكان تلك المداشر والدواوير لم يكونوا يعرفون ما هي الأدوية !؟

وتأتي بعد ذلك لحظة فاصلة أخرى .. لحظة امتشاق السلاح ، وتسلم مكانها في مركز العلاج أو (المستشفى المصغر) لخليفتها زبيدة ولد قابلية .. وقد كانت طالبة في الطب .. هذه الرفيقة المجاهدة استشهدت السلاح في اليد .. وهي مستبسلة رافضة التسليم ، مدافعة عن الجنود الجرحى في 19 سبتمبر 1958 تمامًا كما استشهدت رفيقة أخرى هي حورية بلبوري (17 سنة) في نفس الموقع والظروف.. وقبلهما كانت قد استشهدت عائشة سعد الهاشمي في مارس 1957 .. عائشة شاركت ليلى الطيب في خطواتها الأولى عندما قررت الالتحاق بصفوف جيش التحرير .. وتم توجيهها من قبل المسؤولين إلى مكان آخر .. وقد اقترحت المتحدّثة على السلطات المحلية لولاية وهران تخليد اسمها بإطلاقه على إحدى الثانويات وهو ما حدث فعلاً..

إلى الونشريس ضمن كتيبة عسكرية

في أفريل 1957 .. اقتضت الحاجة تنظيم المنطقة السابعة من الولاية الخامسة (تيارت ومناطق من الونشريس) وتستطرد المتحدثة .. فتروي بإعجاب لمحات من التضامن القوي بين جيش التحرير الوطني والسكان .. ففي المناطق القليلة التي كان السكان فيها يعيشون حالة من اليسر والسعة كان أفراد جيش التحرير يتلقون المعونة بسخاء .. وفي أغلب المناطق الفقيرة كان جيش التحرير يتولى الانفاق على سكان المداشر بما أوتي من مال وزاد .. وهكذا وفي سياق المهمة المنوطة بكتيبة فلوحي واصلت ليلي الطيب مسيرتها وكانت تلك المهمة تتلخص في تنظيم المنطقة السابعة وهي عملية تشمل ضبط النظام على مستويين : المستوى الأول يتعلق بالنظام العسكري ويشرف عليه الضابط العسكري والمستوى الثاني هو النظام السياسي ويشرف عليه المحافظ السياسي الذي يتولى فيما يتولى الفصل في النزاعات وتحقيق العدالة والسهر على تحقيق نظام اجتماعي منصف يقوم على أقصى درجات التقشف .. لقد كان قادة الثورة يستشرفون أسس الدولة الجزائرية المستقلة فيهتمون بالقضايا المعيشية والاجتماعية للسكان إذ يولون العناية لعلاجهم .. ولتوفير فرص محو الأمية المتفشّية آنذاك. وفي أجواء الكفاح المسلح هذه وبين صفوف المجاهدين في المنطقة ظلت ليلى الطيب شهيدة إلى الخط المكهرب والساعة قد تجاوزت التاسعة مساء ونحن في أفريل 1958 .. كان على المجاهد الذي يتولى قطع الأسلاك لإيجاد المنفذ أن يحسب بدقة متى ترتد الأضواء الكاشفة عنه وتبتعد في حركتها (قادمة وذاهبة) ليتمكن من الوقوف من وضعية الانبطاح للقيام بالمهمة .. الأضواء الكاشفة التي كانت تنبعث من مراكز حدودية للجيش الفرنسي الاستعماري تتحرك لتمشيط المنطقة فتكون فوقنا – تقول ليلى الطيب – ثم تبتعد وفي لحظات ابتعادها على الرفيق المجاهد أن يتعامل بسرعة مع مهامه في قطع الأسلاك .. وكانت مشاعر الارتياح عظيمة حين تم تجاوز حالة الرعب .. غير أن مشاعر الارتياح تلك لم تدم طويلاً فلقد سمعتُ – كما تواصل ليلى الطيب حديثها الذي تختلط فيه معاني الألم والفرح لعله ألم تلك التضحيات الجسام .. وفرح انتزاع الاستقلال – تقول : سمعت صيحات رفاقي .. انبطاح ، انبطاح .. فالأضواء الكاشفة المتحركة لم تخطئنا هذه المرة .. وفي هذه الحالات تظهر الاحترافية الاستعمارية في الاتصالات السريعة .. و ما هي إلا دقائق حتى كانت القصف يستهدفنا من أحد المراكز العسكرية الاستعمارية .. ولكن العناية الإلهية شاءت أن ننجو .. فلقد اختبأنا حتى الصباح .. وفي الغد واصلنا المشي .. ولما كنا على تخوم قرية (تاندرارا) .. استقبلنا مسؤولو خلية جبهة التحرير .. فلقد كانت قرية (تاندرارا) المغربية بمثابة مكان معلوم للعبور.

حين سألناها عن أسماء رفقائها في هذه الرحلة قالت أنها تذكر المجاهد بوجمعة الذي التقته في التسعينات في تيارت وهو مازال يحمل السلاح .. ومازحته «ألم تأخذ التقاعد بعد ؟» .. لقد كان بوجمعة من رجال المقاومة حين التقته .. يتصدّى للإرهاب ..

دخلت ليلى الطيب المغرب إلى قرية «تاندرارا» .. وهناك بالمغرب واصلت دراستها في كلية الحقوق بمدينة الرباط .. كان لها ذلك بمساعدة خالها المجاهد عبد الجليل معاشو مسؤول جبهة التحرير الوطني في المنطقة الغربية بالمغرب ..

وعادت ليلى الطيب إلى الجزائر في الموكب العائد من وجدة مع الرئيس أحمد بن بلة .. وكانت أجواء الابتهاج بالاستقلال الوطني تعم الجزائر .. لكن زوجها الشهيد لم يعش هذه الأجواء ..

لم تمت .. وكانت شاهدة وفاعلة في أطوار تنظيم المنطقة التي وصلها في أكتوبر 1957 الرائد سي عبد القادر (عبد العزيز بوتفليقة) ليشرف مباشرة على التنظيم خاصة في جانب الكفاح المسلّح حيث تطلب ذلك مكوثه في المنطقة عدة شهور.

تعبر خط موريس وتنجو من القصف

كان عليها أن تمشي 20 كلم/ يوميا ويزيد .. مثقلة بتعب متراكم ومتطلعة إلى فجر آت .. كان خط المسار يقتضي التوجه جنوبا .. ومن ثم الانحناء غربا .. والوجهة الحدود المغربية رفقة 4 مجاهدين .. بقوا أكثر من ثلاثين يومًا يسيرون على الأقدام .. يصلون بعد مشقتها إلى الحاجز المرعب الرهيب الحقول الملغمة والأسلاك المكهربة .. خط موريس اللعين .. كيف يمكن تخطي خط الموت هذا !؟

كان على الآخرين أن يسيروا خلف مجاهد متدرب على وضع القدم في المكان المناسب .. وسارت وراءه تضع قدمها مع رفاقها أين يضع المجاهد العارف قدمه .. وحين الوصول

المجلس العسكري المصري يصدر قانون انتخابات مجلسي الشعب والشورى

أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية مرسوم قانون بتعديل بعض أحكام قانون مجلسي الشعب والشورى. وأقر المرسوم الصادر عن المجلس العسكري وصادق عليه مجلس الوزراء أن مجلس الشعب سيتكون من (498) عضوا يختارون بطريق الانتخاب المباشر السري العام على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين.

ويتم تقسيم مصر إلى (30) دائرة تخصص للانتخاب بنظام القوائم و (30) دائرة أخرى تخصص للانتخاب بالنظام الفردي ينتخب عن كل دائرة منها عضوان يكون أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين.

وأكد المرسوم أن عدد المرشحين على أي من القوائم يجب أن يكون مساويا لثلثي عدد المقاعد المخصصة للدائرة على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين ويراعى ألا يلي مرشح من غير العمال والفلاحين مرشحا من غير هؤلاء وفي جميع الأحوال يجب أن تتضمن كل قائمة مرشحا من النساء على الأقل. ويحسب المعامل الانتخابي بقسمة عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة في الدوائر على عدد الأعضاء المنتخبين منها.

كما أقر المرسوم بتعديل بعض البنود الخاصة بمجلس الشورى ومنها أن يتألف مجلس الشورى من (270) عضوا على أن يكون انتخاب ثلثي أعضاء المجلس بنظام القوائم الحزبية المغلقة والثلث الآخر بنظام الانتخاب الفردي.

وشدد على وجوب أن يكون عدد الأعضاء الممثلين لكل محافظة عن طريق القوائم الحزبية المغلقة مساويا لثلثي عدد المقاعد المخصصة للمحافظة وأن يكون عدد الأعضاء الممثلين لها عن طريق الانتخاب الفردي مساويا لثلث عدد المقاعد المخصصة لها.

واشترط المرسوم فيمن يتقدم بطلب الترشيح لعضوية مجلس الشعب أو مجلس الشورى بنظام الانتخاب الفردي ألا يكون منتميا لأي حزب سياسي ويشترط لاستمرار عضويته أن يظل غير منتم إلى أي حزب سياسي. فإذا فقد هذه الصفة أسقطت عنه العضوية بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس

أحزاب اليسار المعارضة تحوز على الأغلبية في مجلس الشيوخ الفرنسي لأول مرة في التاريخ

حازت أحزاب اليسار المعارضة على الأغلبية في مجلس الشيوخ الفرنسي في فوز تاريخي في انتخابات نصف أعضاء المجلس التي تعد مؤشرا للانتخابات الرئاسية العام المقبل.

ووفقا للنتائج الأولية لوزارة الداخلية الفرنسية فإن أحزاب اليسار استطاعت أن تحصل على الـ 23 مقعدا الذي يخولها للحصول على أغلبية في مجلس الشيوخ لأول مرة في تاريخ المجلس منذ إنشائه في عام 1958.

ونقلت وسائل الإعلام عن رئيس كتلة اليسار المعارض في المجلس بيار بيل والذي يتوقع أن يخلف رئيس المجلس الحالي جيرار لارشيه من حزب الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي الاتحاد من اجل الديمقراطية أن أحزاب الاشتراكي والخضر واليسار وأخرى يسارية استطاعت أن تحصل على الأغلبية منذ إنشاء المجلس بعد الثورة الفرنسية.

من جهته قال مرشح الحزب الاشتراكي لخوض الانتخابات الرئاسية المقبلة في مايو العام المقبل فرانسوا هولاند أن نتائج الانتخابات تعد انطلاقة نحو تحقيق الفوز بالانتخابات الرئاسية وهو نقطة سيسجلها التاريخ في حق الرئيس ساركوزي بصفة أول رئيس يميني يفقد الأغلبية في مجلس الشيوخ.

فيما اعترف رئيس الوزراء الفرنسي فرانسوا فيون في بيان بهزيمة اليمين في الانتخابات مؤكدا أن «معركة الرئاسة بدأت منذ الآن وان اللحظة الحقيقة ستأتي في الربيع المقبل في الانتخابات الرئاسية في مايو العام المقبل».

وحققت أحزاب اليسار المعارضة نجاحا في انتخابات مجلس الشيوخ على حساب الحزب الحاكم الاتحاد من اجل الديمقراطية حزب الرئيس نيكولا ساركوزي.

وصوت نحو 72 ألف من أعضاء المجالس المحلية في 44 محافظة فرنسية لاختيار 170 عضوا في مجلس الشيوخ من مجموع 348 عضوا يتألف منهم المجلس.

واحتاجت أحزاب اليسار 23 مقعدا في مجلس الشيوخ لنيل الأغلبية حيث لديها في الوقت الحاضر 153 مقعدا موزعة على أحزاب الاشتراكي والخضر واليسار وغيرها.

واستطاع اليسار المعارض تحقيق فوز تاريخي في هذه الانتخابات غير المباشرة التي تحسب نتائجها بالأغلبية والنسبية وبسط سيطرته على المجلس لأول مرة منذ إنشائه بعد الثورة الفرنسية.

وتجرى انتخابات مجلس الشيوخ والمكلف مع مجلس النواب التصويت على مشاريع القوانين والاتفاقيات والمعاهدات الدولية عن طريق الأغلبية في 26 محافظة فيما تجرى عن طريق الاقتراع النسبي في 18 محافظة أخرى.

يذكر أن انتخاب نصف أعضاء مجلس الشيوخ الفرنسي يجرى كل ثلاثة أعوام إذ تبلغ العضوية فيه ستة أعوام.

يتوعدهم ويتوعدكم

خادم الحرمين يعلن مشاركة المرأة السعودية في انتخابات مجلس الشورى والمجالس البلدية

أعلن خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز مشاركة المرأة السعودية في انتخابات مجلس الشورى والمجالس البلدية بدء من الدورة المقبلة.

وأكد خادم الحرمين الشريفين في خطابه الملكي السنوي لأعمال السنة الثالثة من الدورة الخامسة لمجلس الشورى السعودي أن مشاركة المرأة في مجلس الشورى وانتخابات المجالس البلدية ومنحها حق الانتخاب جاء بعد التشاور مع العلماء في هيئة كبار العلماء وغيرهم وقد استحسنوا جميعا هذا التوجه.

وأوضح أن التحديث المتوازن والمتفق مع القيم الإسلامية مطلب هام في عصر لا مكان فيه للمتخاذلين والمترددين وتأكيدا على دور المرأة في المجتمع ورفضا لتهميش دورها

وذلك لما للمرأة من مكانة هامة في المجتمع المسلم منذ عهد النبوة .

وأشار خادم الحرمين الشريفين إلى أن كفاح الملك عبد العزيز مع أجداد أبناء الشعب السعودي قد أثمر عن وحدة الأرض والقلوب والمصير مشددا على أهمية صيانة هذا الميراث وتطويره بما يتوافق مع القيم الإسلامية والأخلاقية.

وأوضح أن من حق المواطن على القيادة أن يسعى إلي كل أمر فيه صون عزته وكرامته ومصلحته ومن حق القيادة على المواطن المشورة ومن يخرج عن الضوابط عليه أن يتحمل مسؤولية تصرفاته.

الكسل

البرلمان الأوروبي يدعو الى مراجعة سياسة منح تأشيرات الدخول لرعايا ليبيا

قال البرلمان الأوروبي أن هناك حاجة ملحة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لمراجعة سياستها تجاه منح التأشيرات للمواطنين الليبيين من أجل تسهيل التبادل الأكاديمي والأعمال التجارية والثقافية والوصول إلى أوروبا.

وقالت مقررة البرلمان الأوروبي بشأن ليبيا آنا غوميز في بيان أن «الاتحاد الأوروبي لن يحقق التزامه بالمساعدة في بناء المجتمع المدني في ليبيا كما اتفق عليه في مؤتمر باريس إلا إذا تمكن مسئولو الحكومة الليبية على جميع المستويات و نشطاء المجتمع المدني وخاصة النساء والشباب من دخول الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لمعرفة المزيد عن الحكم الديمقراطي والمؤسسات الديمقراطية».

وشددت على أنه من الضروري أن تعيد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على وجه السرعة صياغة إجراءات منح التأشيرات لاسيما التي سيتم تنفيذها اعتبارا من أكتوبر المقبل استنادا إلى جوازات السفر الالكترونية التي تضم بيانات المقاييس الحيوية ما يجعل مسألة دخول الاتحاد الأوروبي أكثر صعوبة أمام المواطنين الليبيين.

وكانت مقررة البرلمان الأوروبي بشأن ليبيا زارت طرابلس ومصراته والزاوية وغيرها من المدن الليبية هذا الأسبوع والتقت قادة المجلس الوطني الانتقالي وعددا من الثوار وممثلي المجتمع المحلي.

العراق

البرلمان العراقي يقلص صلاحيات رئيس الجمهورية

صّوت مجلس النواب العراقي على إلغاء قرارين كان اقرهما مجلس قيادة الثورة في النظام العراقي البائد ليقلص بذلك بعضا من صلاحيات رئيس الجمهورية.×وقال عضو اللجنة القانونية النيابية محمود الحسن في مؤتمر صحافي أن المجلس صوت بالأغلبية خلال جلسته العلنية على إلغاء قراري مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (427) لسنة 1991 ورقم (293) لسنة 1992. وطبقا لنص القانون فان سبب تشريعه هو العمل على تجسيد بناء دولة المؤسسات والقانون وفقا للدستور العراقي الساري فضلا عن انتفاء الحاجة للقرارين السابقين بسبب وجود قواعد وقوانين خاصة لرئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء تحدد الصلاحيات المالية والإدارية لكل منهما.

يذكر أن القانونين كانا يمنحان رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة بمنح الأموال والمخصصات والمرتبات المالية لمن شاء فضلا عن صلاحية تعديل مرتبات بعض الموظفين بعيدا عن الضوابط المعمول بها في الدولة العراقية.

بمناسبة عيد الأضحى المبارك يتقدم السيد عبد القادر بن صالح رئيس المجلس وأعضاء المكتب إلى السيدات والسادة أعضاء المجلس وكافة الزملاء النواب ومن خلالهم إلى كافة الشعب الجزائري بأحر التهاني وأصدق التمنيات داعين المولى عز وجل أن يعيد هذه المناسبة على الشعب الجزائري والأمة الإسلامية بالخير واليمن والبركات.